الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

أكتوبر ٢٠٢٠

الاستجابة لأزمة فيروس كورونا (COVID-19) في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تحديث أكتوبر ٢٠٢٠

المآخذ الرئيسية:
استجابت الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسرعة لاحتواء فيروس كورونا (COVID-19) من خلال تطوير سياسات جليلة وخطط مؤسسية لدعم الأسر والشركات. ساعدت إجراءات الاحتواء الصارمة في الحد من الموجة الأولى وتم رفعها تدريجياً من يونيو فصاعدًا. ولكن منذ ذلك الحين يبدو أن الوضع متباين: في حين يبدو أن دول الخليج قد عملت على الحد من نمو العدوى حتى الآن، فإن الوضع الصحي يبدو أكثر هشاشة في أماكن أخرى من المنطقة. ستكون الأزمة اختبارًا حاسمًا لمرونة المنطقة الهشة، وإذا تجسدت المخاطر فيمكن أن تقوض بشكل كبير ازدهار اقتصادات ومجتمعات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على حد سواء وتتحدى استقرارها السياسي. قد ترغب البلدان في الاستفادة من جهودها المبتكرة في مجال السياسات لتحسين الشمولية والحفاظ على استحقاقات الرعاية الاجتماعية وتعزيز أجندة الإصلاح الهيكلي لاقتصادات أكثر انفتاحًا والتي يقودها القطاع الخاص، بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة.

ملخص تنفيذي

تم تسجيل أكثر من ٢,٢ مليون إصابة بفيروس كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (بما في ذلك إيران حيث توفي بالفعل أكثر من ٢٦.٠٠٠ شخص وتستمر معدلات الإصابة بالارتفاع). ومن بين الاقتصادات العربية سجل العراق أكثر الحالات المؤكدة، تليها المملكة العربية السعودية والمغرب[1].

على الرغم من اختلاف مستويات التأهب للنظام الصحي في جميع أرجاء المنطقة، فقد أثبتت استراتيجيات الإدارة الصحية الشاملة لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتميز بتدابير الاحتواء الصارمة والتي تم تنفيذها في المراحل الأولى من تفشي الجائحة **أنها فعالة في الحد من انتشار الجائحة في المنطقة**. بعد الأجراء المتحفظ لفك الحجر في الفترة من مايو إلى أغسطس بهدف تخفيف القيود المفروضة على الحركة وإعادة فتح الحدود والأنشطة الاقتصادية، تم الحد من نمو حالات العدوى الجديدة في دول الخليج والأردن. ولكن لسوء الحظ، هنالك موجة ثانية ناشئة تؤثر حاليًا على المغرب العربي والبلدان الأكثر هشاشة في شمال إفريقيا وبلاد الشام، و بالتالي أعادت بعضها وضع تدابير أكثر صرامة (مثل الإغلاق المحلي الكامل وإغلاق المدارس) لاحتواء الفيروس من الانتشار بسرعة كبيرة مرة أخرى. الوضع مقلق بشكل خاص في لبنان الذي سجل زيادة مستمرة في الحالات منذ الانفجار الذي ضرب ميناء بيروت في الرابع من أغسطس، بينما تؤثر الضغوط الاقتصادية على الامتثال لتدابير الإغلاق الكامل.

تشكل الجائحة تحديًا **للأنظمة الصحية** في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تتسم بعضها بالضعف والاكتظاظ بشكل خاص. من الواضح أن الوضع غير قابل للمقارنة بين دول الخليج الأكثر ثراءً والاقتصادات النامية في بلاد الشام وشمال إفريقيا والبلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات مثل إيران وسوريا والعراق والسلطة الفلسطينية واليمن وليبيا حيث إن نقص أسرّة المستشفيات وقدرات الفحص مدعاة للقلق. تركت الموجة الأولى من الجائحة المستشفيات العامة وموظفيها في لبنان أو المغرب أو تونس منهكين، **وأثرت بشدة على ثقة الجمهور في مصداقية الأرقام الرسمية والإدارة الشاملة للأزمة**. من ناحية أخرى تبنت بعض الدول **تدابير سريعة وحاسمة و/ أو مبتكرة لاحتواء الفيروس**، مثل الإدارة السلسة للأزمات التي طورها الأردن، ومثل الأطباء الافتراضيين والتعقيم من قبل الروبوتات في الإمارات العربية المتحدة، أو تكثيف الإنتاج المحلي للأقنعة وأدوات الفحص في المغرب. كما تم تعزيز التعاون والابتكار في مجال الرعاية الصحية بشكل كبير، ولا سيما في مجال أبحاث اللقاحات. كل هذا يسلط الضوء على الاختلافات الكبيرة بين البلدان من حيث قدرتها على الاستجابة في مجال الرعاية الصحية.

تختبر الأزمة أيضًا قدرات القطاع العام، مما تجبر الحكومات على اتخاذ قرارات سريعة وإدارة تنسيق الأزمات وتنفيذ تدابير صارمة لحماية المجتمعات المعرضة للخطر. وقد **أظهرت العديد من الإدارات قدرة قوية على التعبئة** وتنفيذ تدابير الوقاية، بينما كانت تستعد لحزم التحفيز لدعم الأسر والشركات. تؤكد هذه الأزمة على أهمية القضايا الهيكلية الأساسية، مثل الشفافية ومكافحة الفساد والمشتريات العامة الفعالة والتحول الرقمي المتقدم ونهج الحكومة المفتوحة، بالإضافة إلى تعزيز دور المجتمع المدني. كانت رغبة الحكومات للتعاون مع المجتمع المدني عاملاً رئيسياً في الاستجابة الفعالة للأزمات في العديد من البلدان. يجب استخدام تدابير الحوكمة العامة لضمان استمرارية الاستجابة والخدمات الأساسية من قبل المؤسسات العامة، مع تعزيز مرونة القطاع العام وقدرته على التكيف واستعادة **ثقة السكان في المؤسسات العامة**. أكدت الأزمة على الحاجة إلى تسريع إصلاح الإدارة العامة لخلق قطاع عام أكثر احترافًا وكفاءة وفعالية وشفافية والتي تركز على رضا المستفيدين.

على الرغم من الحزم المالية الكبيرة التي تم الإعلان عنها في معظم البلدان، تتسبب الجائحة بالفعل في **تكلفة اقتصادية هائلة** مع صدمة مزدوجة سلبية في كل من الطلب والعرض ومن انهيار أسعار النفط[2]. ونظرًا لأن البلدان قد اتخذت سلسلة من إجراءات

[1] اعتبارًا من منتصف أكتوبر 2020

[2] يرجى الأطلاع على "Coping with a Dual Shock: COVID-19 and Oil Prices"، البنك أبريل الدولي ٢٠٢٠

الاحتواء التي تحد من التنقل والنشاط الاقتصادي، فإن هذه الإجراءات تؤثر بشدة على قدرة الأشخاص على الذهاب إلى العمل وعلى الشركات لمواصلة المساهمة في الاقتصاد. في الوقت نفسه تعاني المنطقة من انخفاض في الطلب على المستويين الإقليمي والعالمي، بينما تعطلت معظم سلاسل التوريد. إن آثار تدابير الاحتواء على قطاع الخدمات الذي يوظف عددًا كبيرًا من الناس في المنطقة (لا سيما في مجال السياحة)، ستسبب أصداءً واسعةً إذا ارتفعت البطالة وانخفضت الأجور والحوالات. علاوة على ذلك **فإن أسعار النفط الخام المنخفضة** قد فرضت ضغوطًا إضافية حتى على أغنى دول المنطقة من خلال انخفاض الاستثمارات من دول الخليج التي تعد أكبر مستثمر في المنطقة، فضلاً عن انخفاض الحوالات من دول الخليج وفرص العمل في منطقة مجلس التعاون الخليجي لمواطني دول الشرق الأوسط الأخرى. بشكل عام قد تخسر المنطقة حوالي ٤٢ مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي هذا العام[3].

سيكون من الضروري مراقبة **العواقب الاجتماعية للأزمة، خاصة بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً (النساء والشباب وكبار السن والعمال غير الرسميين واللاجئين)**. في حين تم في كثير من الأحيان توسيع مخصصات الرعاية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي بشكل كبير، تقدر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (UNESCWA) أن التباطؤ الاقتصادي الناجم عن الجائحة سيؤدي إلى وقوع **٨,٣ مليون شخص إضافي في براثن الفقر**[4]. قد تؤدي الجائحة إلى زيادة عدم المساواة بشكل كبير. يؤدي إغلاق المدارس بخطر جسيم على التنمية المستقبلية لمجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في ضوء تمثيلهم الديموغرافي الثقيل في المنطقة، فإن ضمان حصول جميع الشباب على فرصة للنجاح في المدرسة وفرص تطوير المعرفة والسلوكيات والمواقف والقيم التي ستسمح لهم بالمساهمة في المجتمع يجب أن تحتل مكانة عالية في جداول أعمال التعافي.

إن تأثير فيروس كورونا يختبر **مرونة المنطقة الهشة**. قد يؤدي **إلى تفاقم المنافسة الإقليمية وعدم الاستقرار السياسي** وكذلك الهشاشة في بعض الحالات. لقد أثر تفشي الفيروس بالفعل على التطورات السياسية داخل اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتتزايد الشكوك حول قدراتها على استعادة عقودها الاجتماعية ودعمها. توقفت المظاهرات في الجزائر ولبنان بسبب الأزمة الصحية. إن التعرض لانفجار كارثي في الميناء الرئيسي لبيروت والزيادات اليومية في حالات فيروس كورونا أصابت لبنان بالشلل بسبب تأثير الصدمات المتعددة التي استنفدت اقتصاده وتسببت في زيادة غير مسبوقة للفقر، حسب لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا فإن أكثر من ٥٥٪ من سكان البلاد الآن محاصرون في الفقر ويصارعون من أجل توفير الضروريات. في البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات يجب أن تتجسد خطط إعادة الإعمار الاقتصادي لتوفير الحد الأدنى من الاستقرار.

كما هو الحال بالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لا تزال الأزمة توفر **فرصة للانخراط في أجندة إصلاح شاملة تتناول بعض القضايا الهيكلية الأساسية في المنطقة** (مثل اللامركزية وتنمية القطاع الخاص والحماية الاجتماعية) ودعم نموذج نمو أكثر شمولية (مثل التنويع الاقتصادي والإنفاق على الصحة والتعليم والابتكار الصناعي والمشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية) بالاعتماد على جميع شرائح المجتمع. يجب الاعتراف بقصص النجاح على المستوى الوطني ونشرها على نطاق واسع. إن الجائحة يمكن اعتبارها بمثابة دعوة لتجديد الالتزام **بأهداف التنمية المستدامة**. بالتطلع قدماً في منطقة ذات أوضاع غير متجانسة للغاية لقدرة **المجتمع المدني** على العمل باستقلالية، سيكون من المهم مراقبة تأثير الجائحة على سيادة القانون وأطر الحوكمة. في الواقع قد تكون للقوانين والضوابط الجديدة الموضوعة لاحتواء الجائحة آثاراً سلبية طويلة المدى على الحيز الذي يعمل فيه المجتمع المدني. في هذا الوقت الذي أصبحت فيه مساهمة الجميع لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية غير المسبوقة ضرورية أكثر من أي وقت مضى، يظل تمكين الناس أمرًا بالغ الأهمية.

[3] https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/escwa-covid-19-economic-cost-arab-region-en.pdf

[4] https://news.un.org/en/story/2020/04/1060822

حالة فيروس كورونا في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتدابير لاحتواء الجائحة

التفشي وإدارة الأزمة الصحية

بذلت اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جهودًا مهمة لمعالجة الأزمة الصحية لفيروس كورونا في وقت مبكر. في أعقاب تفشي الجائحة **أعلنت معظم الدول حالة الطوارئ الوطنية** وأغلقت حدودها أمام الأجانب وفرضت **تدابير احتواء صارمة،** بما في ذلك العزل الذاتي الإلزامي وتقييد حركة المواطنين وحظر التجول. والجدير بالذكر أن العديد من الدول لم تنتظر حتى يتم تأكيد الحالات لبدء فرض القيود على الحركة وإجراءات التباعد الاجتماعي. المملكة العربية السعودية على سبيل المثال علقت الحج إلى المكة المكرمة والمدينة المنورة ومنعت الوصول إلى المواقع الدينية في المدينتين في وقت مبكر بدءا من فبراير. في تونس تم تركيب كاميرات حرارية لفحص الحُمى في المطارات والمعابر الحدودية مع البلدان المجاورة في وقت مبكر بدءا من ٢٠ يناير (بينما ظهرت الحالات المؤكدة الأولى في مارس).

يقدم الملحق ١ لمحة عامة عن تدابير الاحتواء الرئيسية التي اتخذتها اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أثناء الجائحة.

غالبًا ما كانت إجراءات الحجر الصحي وحظر التجول مصحوبة **بعقوبات صارمة لعدم الامتثال** تتراوح من الغرامات الباهظة إلى عقوبة السجن، كما هو الحال في الأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. تم اعتماد استراتيجيات مماثلة خلال مرحلة إزالة القيود. اقترنت استراتيجيات الخروج بقواعد احترازية صارمة لضمان استمرار تطبيق الإبعاد الجسدي وإيماءات الحاجز الأخرى قدر الإمكان. أصبحت أقنعة الوجه إلزامية في جميع الأماكن العامة في معظم دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يواجه المخالفون عقوبات شديدة بما في ذلك السجن لمدة تصل إلى ثلاثة أشهر في المغرب.

علاوة على ذلك، دفعت الجائحة اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى القيام **باستثمارات كبيرة في قطاع الرعاية الصحية** والذي لم يُعتبر عادةً قطاعًا ذا أولوية في المنطقة. تمكنت بعض البلدان من رفع مستوى أنظمتها الصحية للاستجابة للتفشي مما ساهم في انخفاض معدلات الوفيات المرتبطة بفيروس كورونا في الدول العربية في الأشهر القليلة الأولى من الجائحة، وهي أقل بكثير من تلك التي شهدت في بعض الدول الأوروبية والآسيوية. عززت الحكومات أيضًا **قدرتها على إجراء الفحص** من خلال فتح مواقع جديدة وإنشاء محطات فحص من خلال نافذة المركبات، وقد مكن هذا البلدان من تسهيل الكشف عن الحالات وتعقبها وعزلها.

إن الازدياد في حالات فيروس كورونا الذي أعقب التخفيف التدريجي للقيود وإعادة فتح الاقتصاد في العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على غرار مناطق أخرى من العالم، تضع على المحك قدرة أنظمة الرعاية الصحية في جميع أنحاء المنطقة على التعامل مع الموجة الثانية للجائحة. تظهر اتجاهان رئيسيان، من ناحية نجد عدد من البلدان التي تبدو فيها التدابير الاحترازية والإنفاذ قد نجحت في الحد من نمو العدوى، ومن ناحية أخرى البلدان ذات القدرات المحدودة لفرض التباعد الجسدي والتي تكون فيها أنظمة الرعاية الصحية منهكة تصعب على الحكومات السيطرة على الوضع.

التحديات التي تواجه النظم الصحية ومرونة القطاع الصحي

أثبتت جهود الاحتواء التي تبذلها بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أهمية خاصة في ضوء المستويات المتفاوتة في المنطقة لاستعداد النظام الصحي. لقد سلطت جائحة فيروس كورونا الضوء على مدى مرونة قطاع الرعاية الصحية عبر اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

دول مجلس التعاون الخليجي والأردن

- قامت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي باستثمارات كبيرة في البنية التحتية للرعاية الصحية، إلى جانب الجهود المبذولة لزيادة عدد الأطباء والعاملين في التمريض. في حين أن دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال

متخلفة عن المتوسط العالمي في الإنفاق على الرعاية الصحية، فقد زادت مخصصات الميزانية بشكل كبير. وقد أدى ذلك إلى تحسن كبير في جودة خدمات الرعاية الصحية في المنطقة. في تقييم للتأهب لـفيروس كورونا نُشر في منتصف مارس من قبل منظمة الصحة العالمية، والذي صنف البلدان على مقياس من ١ (عديمة القدرة) إلى ٥ (قدرة مستدامة)، سجلت جميع دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء قطر إما ٤ أو ٥. على الرغم من وجود ما يقرب من نصف الحالات الإقليمية لـفيروس كورونا في هذه البلدان، نجحت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في السيطرة على تفشي المرض في بلدانهم حيث أظهرت معدلات تعافي أعلى بكثير من المتوسط العالمي[5]. وهذا ناتج عن استراتيجية قائمة على الوقاية وتدابير الرقابة الصارمة المعتمدة والمنفذة بشكل فعال في وقت مبكر والسبل المهمة المخصصة لاكتشاف الحالات وتتبعها. الإمارات والبحرين من بين الدول الرائدة عالمياً من حيث الفحص، حيث احتلوا المرتبة الأولى والثالثة على التوالي من حيث عدد الفحوصات الجديدة لكل ١.٠٠٠ شخص اعتبارًا من أواخر سبتمبر[6] وفرت البلدان أيضًا موارد مالية ومادية كبيرة لعلاج فيروس كورونا لتجنب الضغط الهائل على الخدمات الصحية وذلك من خلال بناء مرافق علاج مخصصة، كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة.

- تمكن الأردن، الذي لديه نظام صحي أضعف بشكل عام ومستوى أقل من التأهب لـفيروس كورونا، من تبني استراتيجية مماثلة لاستراتيجية دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أثبت هذا حتى الآن فعاليته، وإن كان بتكلفة اقتصادية واجتماعية عالية. نتيجة لرد الفعل الحكومي السريع والتنفيذ الفعال لتدابير الإغلاق الكامل التي تم تمكينها من خلال قدرة التنفيذ العالية للدولة، ظلت معدلات الإصابة بفيروس كورونا والوفيات في الأردن منخفضة باستمرار كما عززت الحكومة بشكل كبير قدرتها على الفحص لتصل إلى ٧٠ ألف فحص لكل مليون نسمة في أغسطس، أي أكثر من ثلاثة أضعاف نسبة الفحص الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية. اعتبارًا من ١٤ أكتوبر، أخذت الحالات في الارتفاع مرة أخرى وأعيد فرض حظر التجوال.

اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النامية (المغرب العربي ومصر)

تعاني اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا النامية من انخفاض الإنفاق الصحي ونقص الموارد البشرية في قطاع الرعاية الصحية ونقص المعدات الطبية. إن إجمالي الإنفاق على الصحة للفرد في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أقل بكثير من متوسطات البلدان ذات الدخل المماثل. علاوة على ذلك فإن عدد الأطباء لكل ١.٠٠٠ من السكان في المنطقة أقل بكثير من الحد الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية وهو ٤,٤٥ طبيب وممرض وقابلة لكل ١.٠٠٠ من السكان، ومنخفضة تصل إلى ٠,٧٢ و٠,٧٩ في المغرب ومصر على التوالي[7]. دفعت القدرة المحدودة للأنظمة الصحية على التعامل مع تفشي واسع النطاق الحكومات إلى اعتماد تدابير احتواء صارمة. ومع ذلك، وفي حين أن هذه التدابير ساهمت في الحد من عدد الإصابات بـفيروس كورونا والوفيات ذات الصلة في الأشهر القليلة الأولى التي أعقبت تفشي المرض، فإن إلغاء الحجر التدريجي كان مصحوبًا بارتفاع سريع في الحالات، مما زاد من إجهاد النظم الصحية

[5] بلغ متوسط معدل الاسترداد لدول مجلس التعاون الخليجي ٨١,٤٪ اعتبارًا من سبتمبر ٢٠٢٠، مقارنة بالمعدل العالمي البالغ ٥٧٪.

https://www.arabnews.com/node/1733941/middle-east

[6] Our World in Data, Coronavirus Pandemic data, "Daily Covid-19 tests per thousand people", 28 September 2020

[7] World Health Organisation, Global Health Observatory data, "Density of physicians (total number per 1000 population, latest available year)"

للبلدان. في معظم البلدان يرجع هذا إلى حد كبير إلى التجمعات الدينية الكبيرة واحتفالات الزفاف والمناسبات الاجتماعية الأخرى حيث لم يتم تطبيق تدابير الرقابة بشكل كافٍ[8].

أثار تخفيف الامتثال للتدابير الوقائية وصعوبة تنفيذ التباعد البدني في المدن الكبيرة ذات الكثافة السكانية العالية (مثل القاهرة) مخاوف بشأن تطور الوضع. اعتبارًا من أكتوبر، أفادت وسائل الإعلام الدولية ووسائل التواصل الاجتماعي وكذلك المنظمات غير الحكومية أن المستشفيات كانت تكافح من أجل إدارة التدفق المتزايد لمرضى فيروس كورونا، مع وصول بعضها إلى طاقتها القصوى، بينما أشار المتخصصون في الرعاية الصحية إلى نقص المعدات الطبية اللازمة والأطباء والطواقم الطبية وأسرة العناية المركزة للتعامل مع موجة ثانية بهذا الحجم. هذا أيضًا تحدي لاستراتيجية الفحص الضخمة، حيث أصبحت مراكز الفحص مشبعة بشكل متزايد. في بعض البلدان أشار المراقبون إلى إعادة فتح الحدود الدولية بشكل سيء، في حين أن الحركات الاجتماعية الناشئة ضمن كوادر طبية تزيد الضغط على قطاع صحي متوتر بالفعل.

البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات

- تمكن لبنان في البداية من احتواء الموجة الأولى من فيروس كورونا من خلال اعتماد تدابير احتواء قوية في وقت مبكر مع مستويات عالية من الامتثال من السكان. لكن في أعقاب الانفجار الذي وقع في ميناء بيروت في ٤ أغسطس، والذي دمر نصف المراكز الطبية في المدينة وترك ثلاثة من مستشفياتها "غير فاعلة" بحسب منظمة الصحة العالمية، خرج الوضع الصحي إلى حد كبير عن السيطرة. ارتفعت بسرعة غير مسبوقة الأعداد المبلغ عنها لحالات فيروس كورونا والوفيات المرتبطة به، مما أثار مخاوف بشأن قدرة وحدات العناية المركزة والمرافق المخصصة لاستيعاب الموجة الثانية، حيث أن العديد منها مكرسة بالكامل لعلاج المصابين بالانفجار. في حالة الطوارئ الحالية مع انخفاض الامتثال بإجراءات الصحة العامة لتجنب الخطر، لا يظهر ارتفاع الحالات أي علامة على التباطؤ. وفي الوقت نفسه، فإن إمكانية إعادة تنفيذ تدابير الاحتواء الصارمة مقيدة بالأزمة الاقتصادية. في الواقع تم تخفيف الإغلاق الكامل لمدة أسبوعين والذي تم الإعلان عنه بعد الانفجار قبل أوانها بسبب الضغوط الاقتصادية.

- في البلدان الأخرى الهشة والمتأثرة بالصراعات، تشكل تفشي فيروس كورونا تحديًا كبيرًا نظرًا للأضرار التي لحقت بالنظم الصحية[9]. في حالات الطوارئ حيث تكون توافر خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة (WASH) نادرة، ثبت أن تطبيق التدابير الوقائية للحد من انتشار المرض أمر صعب. البلدان التي دُمرت فيها مرافق الرعاية الصحية جزئيًا خلال الحرب ولا تزال الحوكمة هشة للغاية وغير منسقة في مناطق معينة، تفتقر إلى القدرة اللازمة للاستجابة للأزمة من حيث المرافق الطبية والمعدات والموظفين. في سوريا تقدر منظمة الصحة العالمية[10] أن ٧٠٪ من العاملين في مجال الرعاية الصحية قد غادروا البلاد كمهاجرين أو لاجئين، في حين أن ٦٤٪ فقط من المستشفيات و٥٢٪ من مراكز الرعاية الصحية الأولية لا تزال تعمل بكامل طاقتها. إحدى التفسيرات المحتملة للعدد المنخفض لحالات فيروس كورونا المبلغ عنها في هذه البلدان في بداية الجائحة يشير إلى نقص في سعة الأسِرّة أو صعوبة الوصول إلى المستشفيات، وغالبًا ما يموت الناس في المنزل[11]. بالإضافة

[8] World Health Organisation EMRO, "Statement by WHO's Regional Director on an upsurge in the number of COVID-19 cases in the Eastern Mediterranean Region", 3/09/2020

[9] يرجى الاطلاع ايضاً على https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=131_131938-b9ys3suiav&title=COVID-19-Crises-and-Fragility -

[10] http://www.euro.who.int/en/publications/html/report-on-the-health-of-refugees-and-migrants-in-the-who-european-region-no-public-health-without-refugee-and-migrant-health-2018/en/index.html

[11] https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=131_131938-b9ys3suiav&title=COVID-19-Crises-and-Fragility

إلى ذلك أدى الافتقار إلى القدرة على الفحص إلى شهور من نقص في التقارير، لا سيما في سوريا واليمن. تفاقم الوضع خلال الصيف مع تزايد عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا والوفيات المرتبطة به بسرعة. في الوقت نفسه، ثبت أن تنفيذ تدابير الاحتواء أمر صعب في سياق الأوضاع الاقتصادية الهشة فعلاً، والتي لا تستطيع تحمل القيود اللازمة للحد من انتشار الفيروس.

التطورات في النظم الصحية والسياسات الصحية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

في بعض دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من المرجح أن تعزز التطورات الخاصة بلقاح فيروس كورونا التجهيزات والبنية التحتية لقطاع الرعاية الصحية بسرعة. على سبيل المثال، دخلت الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والمغرب في شراكة مع دول أجنبية (لا سيما الصين وإسرائيل) وشركات خاصة على حد سواء لدعم أبحاث اللقاحات، وانخرطت في مراحل اختبار متقدمة. بدأت تجارب المرحلة الثالثة في الإمارات العربية المتحدة في يوليو[12] وفي المملكة العربية السعودية في أغسطس للقاحات طورتها شركتان صينيتان، Sinopharm وCanSino Biologics على التوالي. دخلت مصر أيضًا في شراكة مع الصين لتطوير وتوزيع لقاحين لفيروس كورونا طورتهما شركة Sinopharm. وقد يؤدي ذلك إلى تعزيز التعاون بين الصين والشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هذا المجال[13].

مع زيادة الاستثمار (العام والخاص) في توفير الرعاية الصحية، ستزداد الفرص المتاحة للقطاع الخاص لدعم تطوير النظم الصحية[14]. في منطقة الخليج، تدفع الزيادة في الطلب – في سياق تقدم السكان في السن والتأمين الصحي الإلزامي والمستويات المرتفعة للأمراض المرتبطة بنمط الحياة مثل مرض السكري – إلى جانب الاستراتيجيات الحكومية الجديدة والإصلاحات التنظيمية، الاستثمار الخاص في صناعة الرعاية الصحية. على وجه الخصوص، وجد تقرير حديث صادر عن بنك المشرق وفروست آند سوليفان أن أزمة فيروس كورونا عززت بشكل كبير الاستثمارات في التحول الرقمي والرعاية الصحية عن بعد. يقدر البحث أن الاستثمار السنوي في البنية التحتية الرقمية في دول مجلس التعاون الخليجي سينمو بنسبة ١٠٪ إلى ٢٠٪ خلال العامين المقبلين، بينما من المتوقع أن تتضاعف الاستشارات عن بعد بأربعة مرات بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ [15]. في المغرب فإن شركة HealthTech الناشئة لمركز البحث والتطوير MAScIR أصبحت الآن قادرة على إنتاج مليون فحص لفيروس كورونا (RT-PCR) شهريًا، وقد سمحت الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين وزارة الصناعة ومختلف الجهات الفاعلة في القطاع الخاص بتطوير سرير وحدة العناية المركزة المنتج محليًا وهو أرخص بكثير من تلك المستوردة من الخارج.

كما عززت الأزمة أيضًا التواصل الإنساني والدبلوماسية الطبية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. سرعان ما وضعت الإمارات نفسها كمزود رئيسي للمساعدة الطبية حيث قدمت إمدادات المساعدات في وقت مبكر من شهر مارس[16]. اتبعت اقتصادات خليجية أخرى مثل قطر والكويت نفس النهج. كان المغرب نشطًا بشكل خاص، حيث استخدم خطوط الطيران الوطنية لإرسال القفازات والمعدات الصحية والإمدادات الطبية إلى جيرانه في القارة الأفريقية.

[12] https://www.thenationalnews.com/uae/health/coronavirus-uae-and-china-to-join-forces-in-new-vaccine-trial-1.1038163

[13] https://pomeps.org/china-and-covid-19-in-mena

[14] "Healthcare: Growth behind the mask", Arabia Monitor, September 2020

[15] https://mea-biz.com/mashreq-and-frost-sullivan-research-projects-revenue-gcc-healthcare-industry-to-remain-resilient-with-some-subsectors-still-expected-to-show-growth-in-2020/

[16] يرجى الأطلاع على: UAE Policy Tracker https://www.oecd.org/coronavirus/country-policy-tracker/

ردود استراتيجية للحكومات

بعد تأكيد الحالات الأولى لفيروس كورونا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اعتمدت الحكومات الوطنية تدابير سريعة لتعزيز التنسيق المؤسسي من خلال إنشاء **كيانات مشتركة بين الوزارات**.

وتشمل التدابير الأخرى إنشاء لجان فنية وعلمية مكلفة برصد وتقييم تقدم الوضع وتوقع التداعيات المباشرة وغير المباشرة لفيروس كورونا. على سبيل المثال أنشأت الحكومة التونسية هيئة الرقابة الوطنية لفيروس كورونا تجمع كبار المسؤولين من جميع الوزارات بهدف "فرض الامتثال الكامل لتدابير مكافحة الفيروس"، كما ستضمن هيئة المراقبة التنسيق بين اللجنة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا التي ترأسها رئاسة الحكومة واللجان الإقليمية لمكافحة الكوارث الطبيعية. كما ستكون الهيئة مسؤولة عن "مراقبة انتظام توريد المنتجات الأساسية وتوزيع المساعدة الاجتماعية على الأسر الفقيرة أو الأسر التي ليس لديها دخل وكذلك إحالة التوصيات إلى اللجنة الوطنية لمكافحة فيروس كورونا لاتخاذ التدابير اللازمة لاحتواء الفيروس".

وتجدر الإشارة إلى أن النهج في العديد من البلدان كان شديد المركزية، وهو أمر منطقي في الأزمات ويظهر الدور المهم الذي لعبته المراكز الحكومية في معالجة الأزمة[17]. لكن المستوى المحلي مهم أيضاً في توفير حلول مناسبة وعملية. وقد أدى ذلك إلى بعض التوتر بين المستويات المركزية واللامركزية للحكومة في تونس وغيرها[18].

كما تبنت العديد من الحكومات تدابير لضمان **استمرارية الخدمات العامة** في البلدان التي فُرضت فيها تدابير الاحتواء. وقد تم تطوير ترتيبات العمل عن بعد واللوازم عبر الإنترنت لتسهيل سير العمل المستمر للإدارة العامة. طور الأردن[19] والمغرب[20] كتيبات عملية تخص العمل عن بعد وتحدد الإرشادات والنصائح الرئيسية لتسهيل استخدامه. على الرغم من الجهود المبذولة، فقد ثبت أن العمل عن بُعد في الإدارة العامة صعب بسبب عدم كفاية مهارات موظفي الخدمة المدنية ومستوى التحول الرقمي للخدمات وكذلك انتشار العمليات الورقية في كثير من الأحيان. أنشأ المغرب أيضًا سلسلة من خدمات التوصيل الرقمي الجديدة التي تهدف إلى تقليل تبادل الوثائق الورقية وبالتالي الحد من مخاطر انتقال فيروس كورونا عبر الورق. في تونس تم أجراء الدفعة الأولى من المدفوعات عبر مكاتب البريد، مما أدى إلى طوابير طويلة وكنتيجة لذلك تم إنشاء نظام محفظة رقمية[21].

نفذت العديد من البلدان أيضًا تدابير **الاتصال العامة** مثل الحملات عبر الإذاعة والتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي لرفع مستوى الوعي بين المواطنين حول قواعد النظافة والتدابير الوقائية التي يجب اتخاذها للحد من انتشار فيروس كورونا. في الأردن قامت وزارة الثقافة بتجنيد عدد من الممثلين والمؤثرين الأردنيين في محاولة لإطلاق فيديو لحملة توعية في إطار جهود مكافحة فيروس كورونا. في مقاطع الفيديو عرض المؤثرون والممثلون أيضًا نصائح وطرق لمساعدة الأطفال على استخدام أوقات فراغهم في المنزل بكفاءة في ظرف الحجر الصحي الداخلي[22]. كما قامت الحكومات بتطوير مواقع على شبكة الإنترنت تشمل جميع المعلومات المتعلقة بموقف فيروس كورونا في بلدانهم. تهدف المواقع الإلكترونية إلى تزويد المواطنين بإجابات على

17 http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/building-resilience-to-the-covid-19-pandemic-the-role-of-centres-of-government-883d2961/

18 http://nawaat.org/portail/2020/05/06/covid-19-in-tunisia-tensions-arise-between-municipalities-and-central-government/

19 https://www.facebook.com/CSBGOV/photos/pcb.1262103807540150/1262140957536435/?type=3&theater

20 https://drive.google.com/file/d/1CQ4oWoqTrHJzGYZxPoEsWfhdzSSnwrHn/view?fbclid=IwAR1d0NnBadsisFmbMd1v-pB5thM1TZrM70flDGZD1JJZ2CozEfUGEOfB98c

21 https://en.africanmanager.com/mobile-payment-new-digital-wallet-launched/

22 https://bit.ly/2xhyDfc

الأسئلة الأكثر شيوعًا وتجنب المعلومات الخاطئة وتقديم نصائح من شأنها الحفاظ على سلامة الأشخاص والمساعدة في منع انتشار هذه الجائحة.

في الختام، تأقلمت أنظمة **المشتريات العامة** في دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مع الأزمة من خلال تنفيذ تدابير لتسهيل شراء السلع الأساسية والصحية في الوقت المناسب بما يتماشى مع الاحتياجات سريعة التطور. على سبيل المثال نشرت الهيئة الوطنية التونسية للمشتريات العمومية تعميماً لتذكير عموم المشترين بضرورة احترام الأحكام المعمول بها في حالات القوة القاهرة وتخفيف إجراءات المشتريات العامة. وبالمثل تُبذل جهود لبناء مرونة البنية التحتية الحرجة مثل مرافق الرعاية الصحية والموردين الأساسيين لاستيعاب أثر الأزمة على المدى القصير وتشجيع متانتها ومقاومتها للأزمات المستقبلية على المدى الطويل، حيث ستكون استجابات الحوكمة العامة ضرورية لتهيئة الظروف لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي. وستكون أساسية في بناء قطاع عام قوي منسق ومتجاوب وموثوق ومنفتح وشامل وشفاف وخاضع للمساءلة، وبالتالي قادر على التوقع باستمرار والاستجابة بكفاءة للاحتياجات والتحديات المتطورة التي يمكن أن تنشأ من الصدمات المحتملة في المستقبل.

التأثيرات الاقتصادية والمالية على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تتسبب الجائحة في اضطرابات اقتصادية هائلة في المنطقة من خلال الصدمات المتزامنة، بما في ذلك انخفاض في الطلب المحلي والخارجي وانخفاض أسعار النفط وتعطل التجارة وسلاسل القيمة العالمية وانخفاض ثقة المستهلكين والمستثمرين وتشديد الظروف المالية. بسبب انخفاض الطلب العالمي، انخفضت أسعار السلع وأحجامها. مع اتساع التفاوتات الإحصائية وأوجه الهشاشة المالية البدائية (لا سيما فيما يتعلق بحالات الافلاس والقروض متعثرة التسديد والحصول على الائتمان)، ازدادت ضعف الاقتصادات النامية بشكل كبير بسبب الأزمات. نتيجة لذلك، **سيتأثر نمو الناتج المحلي الإجمالي بشدة في عام ٢٠٢٠.** مع الأخذ في الاعتبار تدابير الاحتواء القوية التي تنفذها اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى جانب الاضطراب في سلاسل التوريد العالمية والخصائص الهيكلية للاقتصادات الفردية، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تتقلص جميع اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢٠ باستثناء مصر، بمتوسط -٤,١٪. تشير أحدث التقديرات إلى أن النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد ينخفض إلى -٦,٦٪ للبلدان المصدرة للنفط و -١٪ للبلدان المستوردة للنفط في عام ٢٠٢٠[23]. ومن المتوقع أن تشهد ليبيا ولبنان أكبر انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي بقيم -٦٦,٦٪ و-٢٥٪ على التوالي.

من المتوقع أن تشهد البلدان الهشة والمتأثرة بالصراعات انخفاضًا حادًا في نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يثير تحديات كبيرة من حيث الفقر. في لبنان، الذي يستضيف عددًا كبيرًا من اللاجئين القادمين بشكل أساسي من سوريا، تسبب الانفجار الدراماتيكي في ميناء بيروت الرئيسي وفقًا للتقديرات الأولية[24] في أضرار تراوحت بين ٣,٨ و٤,٦ مليار دولار من المخزون المادي، في حين أن الخسائر بما في ذلك التغيرات في التدفقات الاقتصادية نتيجة لتراجع ناتج القطاعات الاقتصادية تقدر ان تتراوح بين ٢,٩ و٣,٥ مليار دولار. **لذلك يجب أن تتحقق خطط التمويل وإعادة الإعمار الاقتصادي الملموسة بشكل فعال** لتجنب الانهيار الاجتماعي والاقتصادي الكامل. حتى قبل الانفجار ارتفع معدل الفقر المقدر في لبنان من ٢٨٪ في ٢٠١٩ إلى ٥٥٪ في مايو ٢٠٢٠ [25]. ومن المتوقع أن يتفاقم الوضع في ضوء تأثيرات الانفجار على الدخل وكذلك على توافر وأسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية.

[23] IMF, *Regional Economic Outlook - Middle East and Central Asia*, October 2020

[24] https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2020/08/30/beirut-explosion-decisive-action-and-change-needed-to-reform-and-rebuild-a-better-lebanon

[25] ESCWA (2020), "Poverty in Lebanon: Solidarity is vital to address the impact of multiple overlapping shocks", *Policy Brief 15,* https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00268_pb15_beirut-explosion-rising-poverty-en.pdf

ومع ذلك فمن المهم التأكيد على **الجهود المالية غير المسبوقة** التي بذلتها العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتخفيف من عواقب الأزمة في دعم الأسر والشركات. على سبيل المثال، أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن خطة تحفيز بقيمة ٢٧ مليار دولار أمريكي، متضمنًا دعم أسعار المياه والكهرباء للمواطنين والأنشطة الصناعية، في حين وضعت مصر خطة إغاثة اقتصادية بقيمة ٦ مليارات دولار أمريكي، والتزمت قطر والمملكة العربية السعودية بخطط التحفيز بمبالغ ٢٣ مليار دولار و١٣ مليار دولار على التوالي تستهدف بشكل خاص الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاع الخاص. في حين لا ينبغي الخلط بين الارتداد والانتعاش الاقتصادي المناسب، يتوقع صندوق النقد الدولي انتعاشًا على شكل حرف "V" للمنطقة، مع توقع تعافي جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تقريبًا في عام ٢٠٢١[26].

الشكل رقم الشكل رقم ١. الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المختارة (التغير في النسبة المئوية على أساس سنوي)

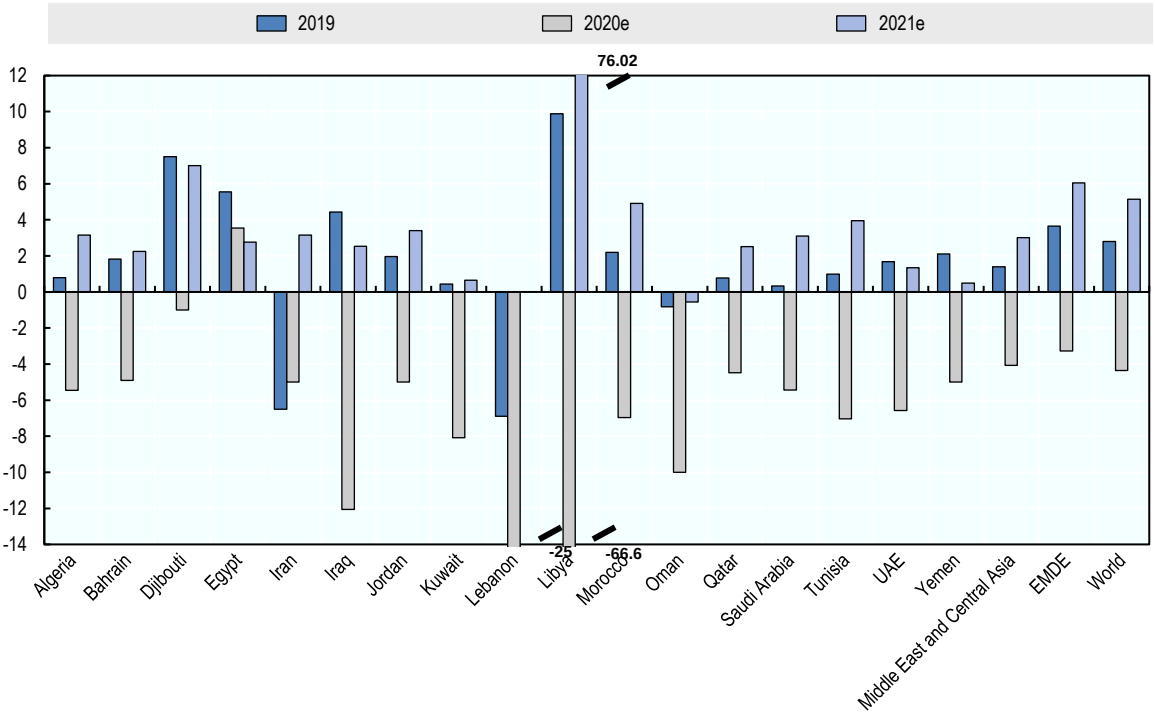

ملحوظة: e = تقديرات. EMDE = الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية.
المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، أكتوبر ٢٠٢٠.

استجابت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسرعة للتخفيف من الآثار الاقتصادية للأزمة على القطاعات الخاصة والأسر وللحفاظ على أداء السوق المالي. في المتوسط تم تخصيص ٢,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي للتدابير المالية، في حين تم تنشيط ٣,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي (أي أكثر من ٤٧ مليار دولار أمريكي) في ضخ السيولة من قبل البنوك المركزية في جميع أنحاء المنطقة خلال الأسابيع الأولى من الأزمة. **للحصول على نظرة عامة كاملة للتدابير الاقتصادية التي تنفذها اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**، يرجى الرجوع إلى الملحق ٢.

[26] https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2020/04/15/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-report

ومع ذلك فهذه التدابير تطرح تحديات من حيث **استقرار الاقتصاد الكلي**، ولا سيما في البلدان التي فيها مستويات ديون مرتفعة حيث ارتفعت ديون الحكومات العربية بشكل كبير لتمويل الإجراءات المتعلقة بالأزمة، في حين ارتفعت تكلفة الاقتراض بشكل كبير. ستضع الضغوط المتزايدة المرتبطة بالإنفاق المرتبط بالأزمة ضغطًا كبيرًا على العجز المالي في المنطقة والذي من المتوقع أن يرتفع من ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ١٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠[27]. وهذه المخاطر حادة بشكل خاص بالنسبة للبلدان ذات الهوامش المالية الوقائية المحدودة مثل الجزائر والبحرين والعراق وإيران وعمان. وهذا يثير مخاوف من حيث استدامة الاستجابة الاقتصادية للبلدان في سياق الانتعاش. يتوقع صندوق النقد الدولي أن تصل مستويات الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ بين البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

التحديات المالية

خصصت الحكومات موارد إضافية لقطاع الرعاية الصحية ولكن أيضًا، كما كان الحال في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، لدعم قطاعات معينة من الاقتصاد وكذلك الأسر الأكثر ضعفًا. يُتوقع أن يكون عجز الميزانية أكبر بكثير في عام ٢٠٢٠ مقارنة بعام ٢٠١٩ (الشكل ٢) وسيزيد الدين العام (الشكل ٣). بالنسبة لبعض البلدان فإن هذا الإنفاق الإضافي على الرغم من أنه لا مفر منه يؤدي إلى زيادة الاختلالات المالية الموجودة مسبقًا (مثل في البحرين) أو يهدد جهود التدعيم السابقة (مثل في مصر)، وبالتالي خلق المزيد من تحديات الاستدامة المالية. ومع ذلك فإن الآثار المالية للأزمة أقل أهمية على تلك البلدان (مثل في قطر) التي كانت قادرة على الاستفادة من احتياطاتها المالية مثل صناديق الثروة السيادية كجزء من استجابتها للأزمة.

من المرجح أن يتم إجراء المزيد من الحوافز المالية في جميع بلدان المنطقة تقريبًا في عام ٢٠٢١، حيث ستستمر آثار الجائحة. وبالتالي ستواجه دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تحديات مماثلة لتلك الموجودة في البلدان الأخرى في جميع أنحاء العالم – والتحديات هي التي ستحدد أين يمكن خفض الإنفاق وتخصيص الموارد للسياسات ذات الأولوية العالية لدعم الاقتصاد والأسر. بالإضافة إلى ذلك ستحتاج أنظمة الموازنة إلى التكيف والتحسين، بناءً على الدروس المستفادة للتعامل مع المطالب والضغوط الناجمة عن أزمة فيروس كورونا. على سبيل المثال أثناء الجائحة قام عدد قليل من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنشر أو وضع قوانين موازنة تكميلية أمام هيئاتها التشريعية واعتمدت على آليات أخرى لتوزيع حزم الإنفاق، مثل الأموال من خارج الميزانية أو المراسيم التنفيذية، والتي كان لها في بعض الأحيان تأثير في الحد من الوقت والمجال للرقابة العامة ومساءلة الحكومة على قرارات السياسة المالية.

الشكل رقم ٢. العجز المالي ، الحكومة العامة ، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

رصيد المالية العامة العام في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٪ من إجمالي الناتج المحلي)

[27] IMF, Regional Economic Outlook - Middle East and Central Asia, October 2020

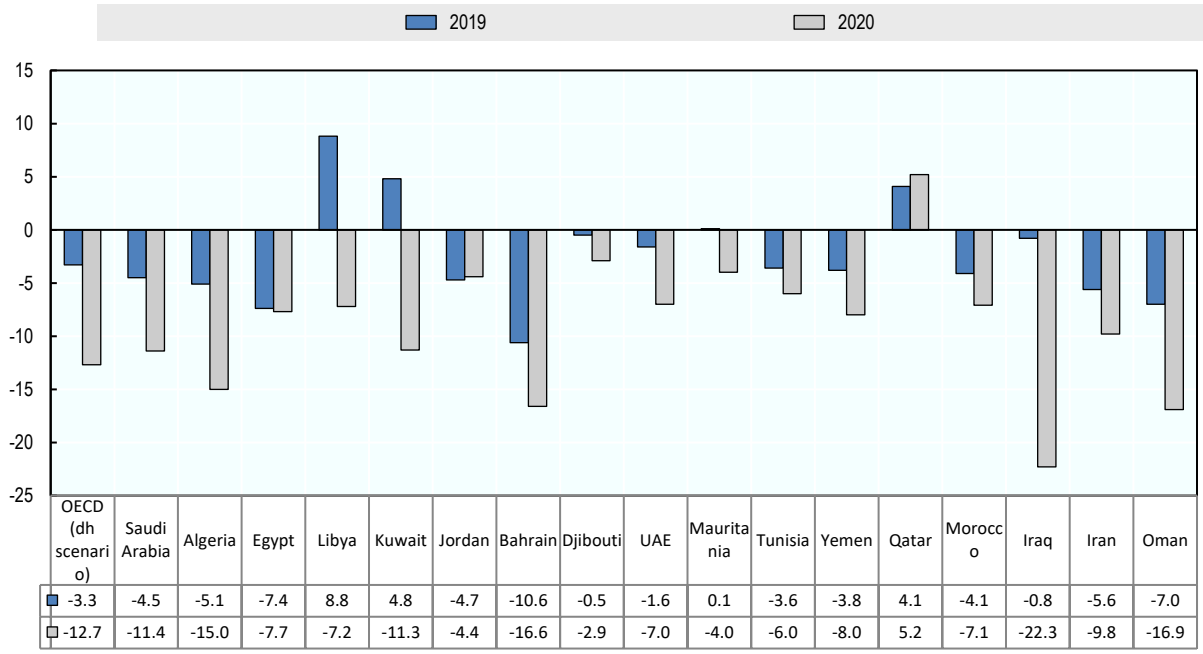

	OECD (dh scenario)	Saudi Arabia	Algeria	Egypt	Libya	Kuwait	Jordan	Bahrain	Djibouti	UAE	Mauritania	Tunisia	Yemen	Qatar	Morocco	Iraq	Iran	Oman
2019	-3.3	-4.5	-5.1	-7.4	8.8	4.8	-4.7	-10.6	-0.5	-1.6	0.1	-3.6	-3.8	4.1	-4.1	-0.8	-5.6	-7.0
2020	-12.7	-11.4	-15.0	-7.7	-7.2	-11.3	-4.4	-16.6	-2.9	-7.0	-4.0	-6.0	-8.0	5.2	-7.1	-22.3	-9.8	-16.9

المصدر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي المنشورة في أبريل ٢٠٢٠. لم يتم تضمين لبنان بسبب تدهور الوضع المالي للبلاد في أغسطس ٢٠٢٠. البيانات غير متوفرة لليبيا.

الشكل رقم ٣. الدين العام ، الحكومة العامة ، ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

إجمالي الدين في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)

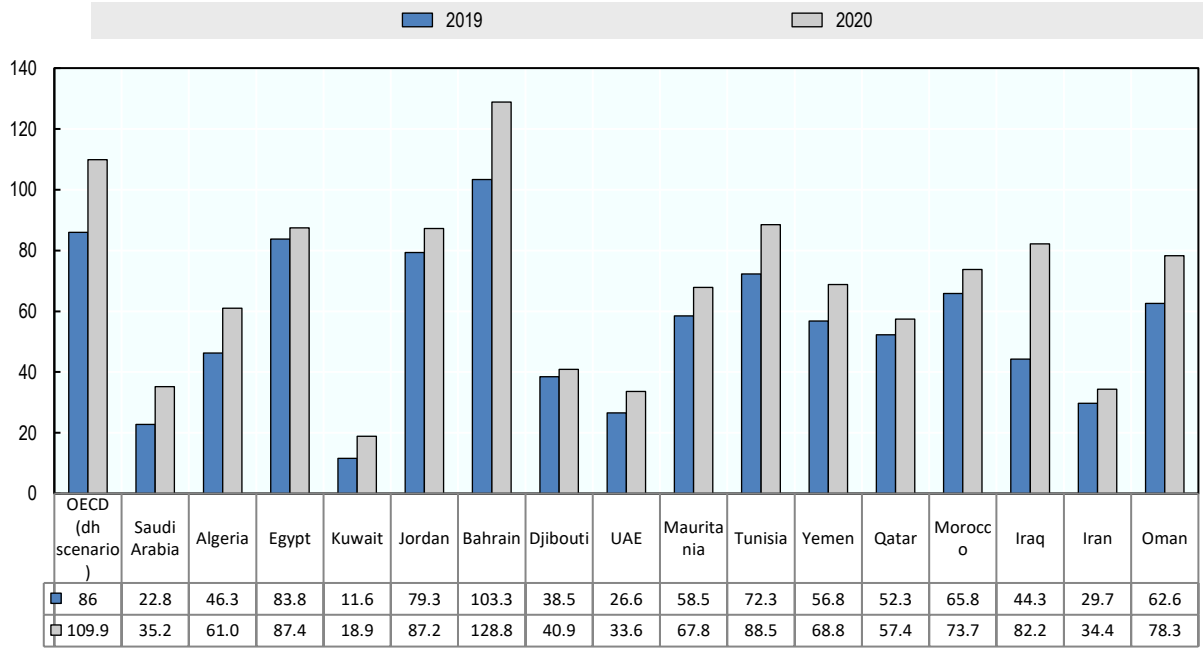

	OECD (dh scenario)	Saudi Arabia	Algeria	Egypt	Kuwait	Jordan	Bahrain	Djibouti	UAE	Mauritania	Tunisia	Yemen	Qatar	Morocco	Iraq	Iran	Oman
2019	86	22.8	46.3	83.8	11.6	79.3	103.3	38.5	26.6	58.5	72.3	56.8	52.3	65.8	44.3	29.7	62.6
2020	109.9	35.2	61.0	87.4	18.9	87.2	128.8	40.9	33.6	67.8	88.5	68.8	57.4	73.7	82.2	34.4	78.3

المصدر: تقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي المنشورة في أبريل ٢٠٢٠. لم يتم تضمين لبنان بسبب تدهور الوضع المالي للبلاد في أغسطس ٢٠٢٠. البيانات غير متوفرة لليبيا.

تركز الأقسام التالية على بعض النتائج الاقتصادية الملموسة الخاصة بالمنطقة، بما في ذلك التأثير على التجارة والاستثمار وأسعار النفط وتنمية القطاع الخاص والحوالات والسياحة.

التأثير على الاستثمار والتجارة

تتوقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انخفاضًا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية بنسبة ٣٠٪ على الأقل في عام ٢٠٢٠ (في السيناريو الأكثر تفاؤلاً) مقارنة بعام ٢٠١٩ قبل العودة إلى مستويات ما قبل الأزمة بحلول نهاية عام ٢٠٢١[28]. ومن المتوقع أن تؤدي صدمات العرض والطلب الناتجة إلى جانب انخفاض أسعار النفط وانخفاض ثقة المستثمرين إلى انخفاض أكبر في الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[29]. وتقدر لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بأن المنطقة العربية ستفقد على الأرجح ٤٥٪ من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ٢٠٢٠[30] [31].

في عام ٢٠١٩ زاد الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي بنسبة ١٢٪ ليصل إلى ١.٤٢٦ مليار دولار أمريكي، لكنه كان لا يزال يعاني عندما ظهر فيروس كورونا وبقي دون المستويات المسجلة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧ (يرجى الاطلاع على منشورة الاستثمار الأجنبي المباشر بالأرقام في ٢٠٢٠ من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية). وخلال نفس العام بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[32] أيضًا ١٧,٢ مليار دولار أمريكي، بزيادة ١٠٪ مقارنة بعام ٢٠١٧، لكنها لا تزال أقل من نصف المستوى المسجل في عام ٢٠٠٨ والذي كان عام الذروة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة (الشكل رقم ٤). سيكون هناك تأثير فوري على الاستثمار الأجنبي المباشر عالمياً وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال انخفاض الاستثمارات في الأسهم، حيث سيوقف المستثمرون الاستثمارات الجديدة وعمليات الاندماج والاستحواذ. تشير التقديرات الأولية إلى أن قيمة صفقات الاندماج والاستحواذ انخفضت بالفعل بنسبة ٧١٪ في الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠٢٠ (من ٨٩,٦ مليار دولار أمريكي إلى ٢٦,٢ مليار دولار أمريكي) مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٩[33]. وتمثل الاستثمارات في مجالات جديدة أكثر من ٨٠٪ من إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط[34]، بينما تتم عمليات الاندماج والاستحواذ في معظمها في دول مجلس التعاون الخليجي[35].

---

[28] يرجى الاطلاع على: OECD note on foreign direct investment flows in the time of COVID-19

[29] يرجى الاطلاع على: OECD note on investment in the MENA region in the time of COVID-19

[30] https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/20-00153-en_impact-covid-19-trade-investment.pdf

[31] على سبيل المثال، يقدر صندوق النقد الدولي أن تونس ستشهد انخفاضًا حادًا في الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٨٢,٣٪ في عام ٢٠٢٠، من ٧٩٨ مليون دولار أمريكي إلى ١٤١ مليون دولار أمريكي. https://www.imf.org/en/Publications/CR/Issues/2020/04/14/Tunisia-Request-for-Purchase-Under-the-Rapid-Financing-Instrument-Press-Release-Staff-Report-49327?cid=em-COM-123-41407 .

[32] يستثني البيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. يرجى الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول التغطية القطرية بالنظر للشكل رقم ٢.

[33] Byblos Bank (2020), Country Risk Weekly Bulletin, Issue 628. https://www.byblosbank.com/Library/Assets/Gallery/Publications/CountryRiskWeeklyBulletin/Country%20Risk%20Weekly%20Bulletin%20628.pdf

[34] https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2018/FDI_MENA_region_Carril_Milgram_Paniagua_Medyearbook2018.pdf

[35] https://www.gfmag.com/magazine/february-2020/wave-m-megadeals-mena

الشكل رقم ٤. تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حسب الأداة ، ٢٠٠٨-٢٠١٩

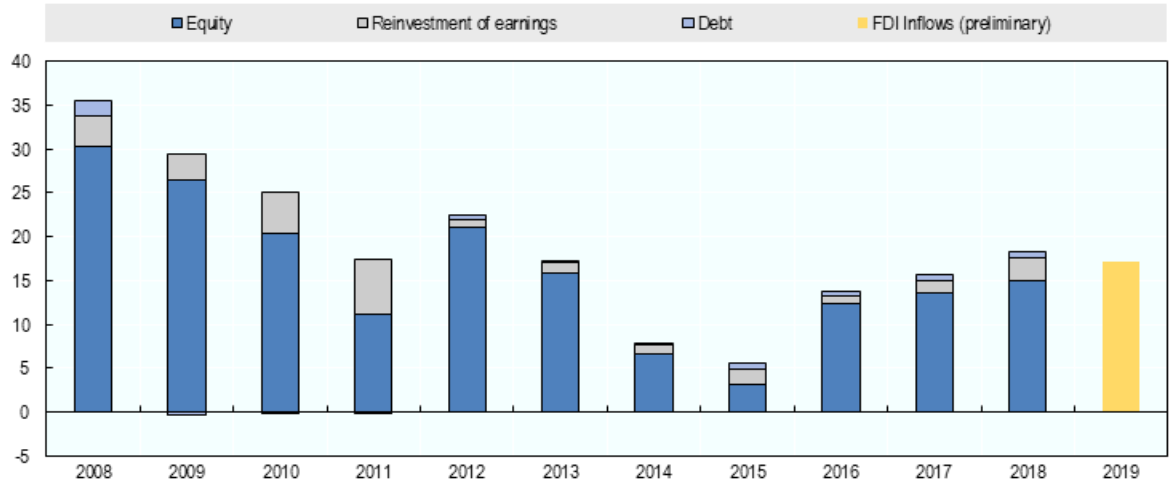

ملحوظة: تشمل بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائر والبحرين (لحد ٢٠١١) وجيبوتي ومصر والعراق والأردن (من ٢٠٠٩) والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا (من ٢٠١٢) والمغرب وعمان وسوريا (لحد ٢٠١٠) وتونس واليمن (لحد ٢٠١٦) والسلطة الفلسطينية. إن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تفاصيل آليات غير متوفرة لقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وبالتالي فإن الأعمدة المتجمعة لا تتوافق مع إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل. بالنسبة لبلدان مختارة، قد تكون تغطية الأليات ولا سيما إعادة استثمار الأرباح محدودة وقد يتم دمج بعض الأدوات المالية. وبالنظر إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تفاصيل الأليات لم تكن متاحة لعدد كاف من البلدان في وقت كتابة هذا التقرير، فإن الخط العام لعام ٢٠١٩ يمثل التدفقات الأولية للاستثمار الأجنبي المباشر.
المصدر: حسابات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي استناداً إلى صندوق النقد الدولي

الشكل رقم ٥. الاستثمار الأجنبي المباشر في مجالات جديدة في اقتصادات مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

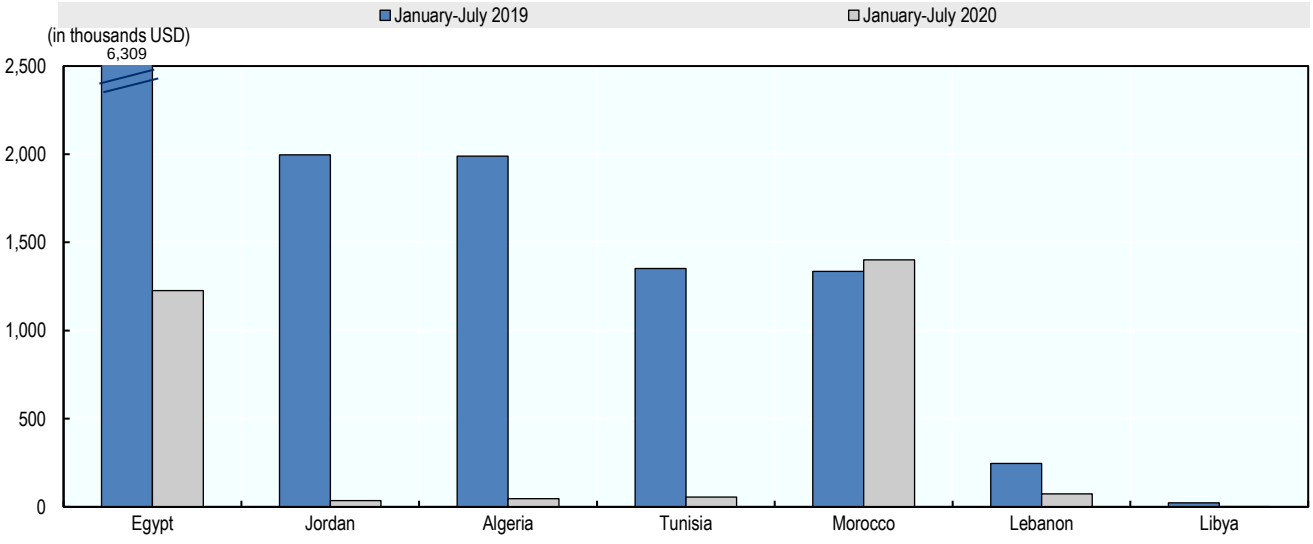

المصدر: قاعدة بيانات fDi Markets في Financial Times

اتخذت معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا استجابات فورية لسياسة الاستثمار لمعالجة الأزمة. لقد قدموا دعمًا قطاعيًا محددًا وشجعوا تحويل الإنتاج لا سيما في المناطق الحرة، وأدخلوا تدابير مالية للتخلص من الضغط على بعض الصناعات ودعم الأنشطة الاقتصادية المتعاقد عليها، ووسعوا نطاق المستثمرين الأجانب إلى أسواقها المحلية (على سبيل المثال في تونس ومصر). تتخذ وكالات تشجيع الاستثمار إجراءات طارئة للحفاظ على الاستثمار الحالي والاحتفاظ به. لقد أنشأوا وحدات الأزمات لإعلام المستثمرين والتواصل معهم وللرد على استفساراتهم ومتابعة اضطرابات الإنتاج. إنهم يعيدون تركيز وتصميم وتعزيز خدمات الرعاية اللاحقة التي تهدف إلى الاحتفاظ بالاستثمار، لا سيما في القطاعات الاستراتيجية والأساسية (على سبيل المثال تمثل الرعاية اللاحقة ٧٠٪ من أنشطة وكالة تشجيع الاستثمار الأجنبي في تونس التي تحل مشاكل المستثمرين في الوقت المحدد وتشجع على إعادة توجيه خطوط الإنتاج نحو المنتجات والخدمات المطلوبة).

قد تؤثر الاضطرابات التي تسببها الجائحة أيضًا على قرارات الشركات متعددة الجنسيات بإعادة تنظيم الانتشار الجغرافي والقطاعي لأنشطتها الإنتاجية. بدأت بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في التفكير في الأخذ بالحسبان انعكاسات هذه الاعتبارات والاستجابة للتكوين الجديد المحتمل لسلاسل القيمة. تعمل تونس على ترسيخ مكانتها كوجهة للمستثمرين، وخاصة مصنعي مكونات السيارات الذين يتطلعون إلى الانتقال من الولايات المتحدة والصين إلى جنوب البحر الأبيض المتوسط. كما توجد خطط لمراجعة قانون الاستثمار الحالي للتركيز على القطاعات ذات الأولوية وتحسين الهيكل التنظيمي والمؤسسي واستكشاف سبل تضافر أفضل بين الوكالات المسؤولة عن تشجيع الاستثمار وتسهيله[36].

الآثار المترتبة على اعتبارات التوريد مهمة أيضًا للاستثمارات في الأدوية واللوازم والمعدات الطبية، وبشكل متزايد على توفير الرعاية الصحية والتي تعتمد أكثر بكثير مما كانت عليه في الماضي على سلاسل القيمة العالمية (يرجى الاطلاع على مذكرة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول سلاسل القيمة العالمية لقناع الوجه في تفشي فيروس كورونا: أدلة و دروس السياسة). في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا زادت الاستثمارات المعلنة في هذه القطاعات بنسبة ٤٢٪ لتصل إلى ٧٧١ مليون دولار أمريكي خلال ٢٠١٥-٢٠١٩، ارتفاعًا من ٥٤٤ مليون دولار أمريكي خلال ٢٠٠٤-٢٠٠٨. في المنطقة لقد أصبح ضمان الإمداد الكافي اللازم لمكافحة الجائحة أولوية فورية لصانعي سياسات التجارة والاستثمار. على سبيل المثال حظرت وزارة الصناعة والتجارة المصرية لمدة ثلاثة أشهر تصدير لوازم الوقاية من العدوى، بما في ذلك أقنعة الوجه والكحول ومشتقاته[37].

[36] http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/investment-in-the-mena-region-in-the-time-of-covid-19-da23e4c9/

[37] http://www.mti.gov.eg/English/MediaCenter/News/Pages/MTI-imposes-3-month-ban-on-export-of-anti-infection-supplies-1.aspx

الشكل رقم ٦. الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع الجديدة للصناعات المتعلقة بالصحة

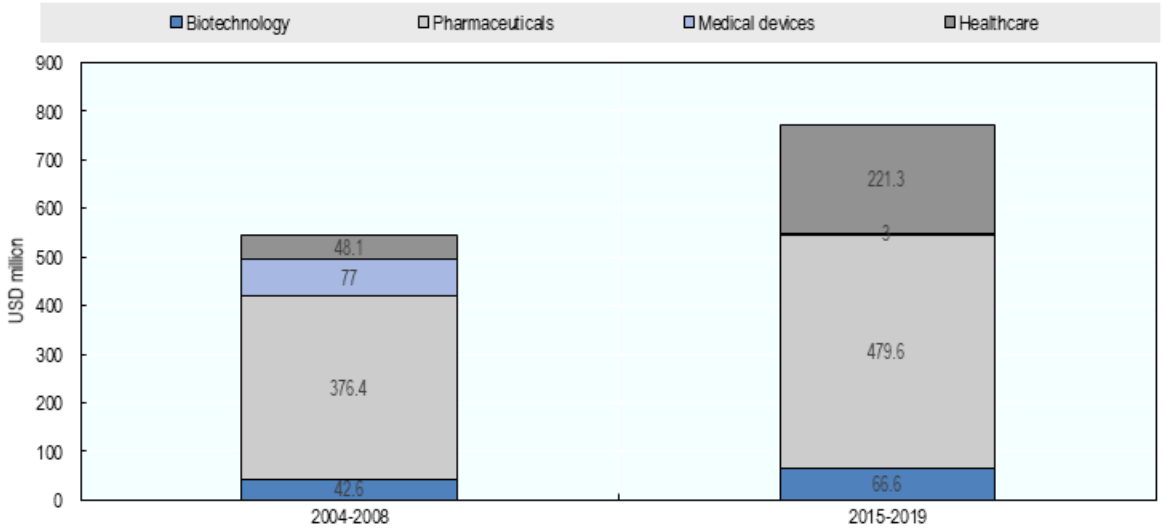

ملاحظة: البيانات متاحة للجزائر ومصر والأردن ولبنان وليبيا والمغرب والسلطة الفلسطينية وتونس
المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أساس قاعدة بيانات fDi Markets

أن الخيارات والأفكار الاستراتيجية بشأن الانتعاش الاقتصادي تتعلق بتجديد الأطر والاستراتيجيات وأساليب العمل لترويج الاستثمار وتعزيز تسهيل الاستثمار من خلال التحول الرقمي وإصلاحات مناخ الاستثمار نحو انفتاح أقوى (مثل التعديلات القانونية لإلغاء قاعدة ٥١/٤٩ باستثناء القطاعات الاستراتيجية في الجزائر، والسماح بالملكية الأجنبية بنسبة ١٠٠٪ في العديد من القطاعات في الإمارات وقطر). يكمن التحدي في بناء أجندة طموحة لإصلاح التجارة والاستثمار ومعالجة الفرص لبناء سلاسل القيمة الإقليمية واجتذاب استثمارات عالية الجودة تعزز انتعاشًا متنوعًا وعادلًا وأكثر شفافية ومرونة.

التأثير على الحوالات

إن الاضطرابات العالمية الناجمة عن فيروس كورونا ستكون لها تأثير كبير على الحوالات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة من أوروبا ودول الخليج. والسبب الرئيسي لهذا التأثير هو كون البلدان المرسلة تعاني من صدمات اقتصادية غير مسبوقة تُترجم إلى انخفاض دخول الأفراد الذين يقومون بالحوالات المالية. في عام ٢٠١٨، تلقت المنطقة حوالات بإجمالي ٦٢ مليار دولار أمريكي بزيادة قدرها ٩٪ مقارنة بالعام السابق. كنتيجة للأزمة يقدر البنك الدولي أن الحوالات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ستنخفض بنسبة ١٩,٦٪ إلى ٤٧ مليار دولار في عام ٢٠٢٠[38].

[38] World Bank, « COVID-19 crisis through a migration lens », *Migration and Development Brief 32,* April 2020, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33634/COVID-19-Crisis-Through-a-Migration-Lens.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

الشكل رقم ٧. تدفقات الحوالات إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ٢٠١٩

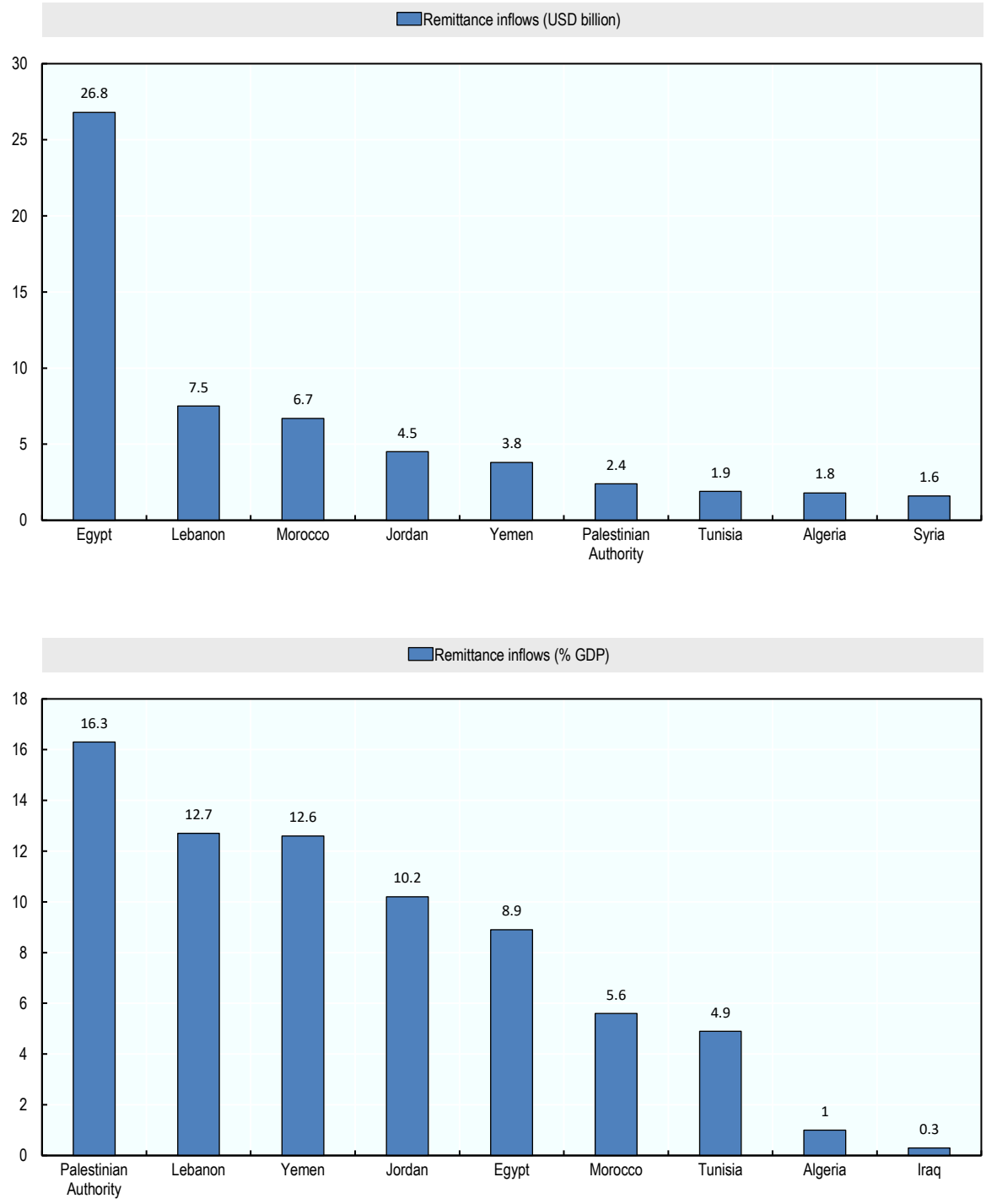

المصدر: البنك الدولي

تعد مصر ولبنان من بين الاقتصادات في المنطقة الأكثر تضرراً من انخفاض الحوالات بسبب فيروس كورونا، لكن من المتوقع أيضًا أن تشهد دول أخرى انخفاضات. تعد مصر خامس أكبر متلق للحوالات في العالم، حيث بلغت ٢٦,٨ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٩ والتي تعادل نحو ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في حين كانت قيمة الحوالات خلال الفترة من يناير إلى مارس حوالي المتوسط المعتاد البالغ ٦ مليار دولار أمريكي، فمن المتوقع حدوث انخفاض بمقدار ٢,٣ مليار دولار أمريكي خلال الفترة من أبريل إلى يونيو ٢٠٢٠. وفي لبنان بلغت الحوالات ٧,٣ مليار دولار أمريكي (أو ١٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في ٢٠١٩. وظائف المهاجرين معرضة للخطر في البلدان المصدرة للنفط بسبب انخفاض أسعار النفط ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى حوالات أقل.

وفقًا لصندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أيضًا أن تنخفض الحوالات المالية في تونس بنسبة ١٢٪، اي من ٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٩ إلى ٤,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٢٠. وللمضي قدمًا سيعتمد تحسن الحوالات على عدة أمور من بينها نجاح خطط التحفيز الاقتصادي للاقتصادات المتقدمة ولكن أيضًا على تطور الهجرة العالمية وديناميكيات سوق العمل حيث تضرر العديد من القطاعات الصناعية كثيفة العمالة بشكل خاص من الجائحة. كما يمكن أن يساهم التمويل الإنمائي الرسمي في زيادة خفض تكاليف الحوالات المالية. يتوقع البنك الدولي أن تنتعش الحوالات إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠٢١، وإن كانت بوتيرة بطيئة تبلغ حوالي ١,٦٪[39].

التأثير على أسعار النفط

تسبب جائحة فيروس كورونا وتدابير الاحتواء المرتبطة في انكماش عالمي غير مسبوق له في النشاط الاقتصادي وانهيار في الطلب على المنتجات النفطية في جميع أنحاء العالم. في عام ٢٠٢٠، من المتوقع أن ينكمش الطلب العالمي على النفط للمرة الأولى منذ الركود العالمي في عام ٢٠٠٩. في الوقت نفسه أدى قرار بعض المنتجين الرئيسيين بزيادة إنتاجهم في أوائل شهر مارس إلى تفاقم التأثير على سوق العرض الذي كان بالأساس فيه فائض، مما أدى إلى تضخم الاختلالات. وكانت النتيجة واحدة من أكبر صدمات الأسعار في سوق الطاقة في التاريخ. في أبريل انخفضت أسعار خام برنت إلى ما دون ٢٠ دولارًا للبرميل عند أدنى مستوياته، خاسرة ما يقرب من ٧٠٪ من قيمتها. مع استخدام سعة التخزين لحدودها القصوى سقطت أسعار عقود خام غرب تكساس الوسيط المستحقة في مايو إلى مبالغ سلبية للمرة الأولى [40].

[39] World Bank, « COVID-19 crisis through a migration lens », *Migration and Development Brief 32,* April 2020, https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33634/COVID-19-Crisis-Through-a-Migration-Lens.pdf?sequence=1&isAllowed=y.

[40] https://oilprice.com/Energy/Crude-Oil/OPEC-Deal-Wont-Solve-The-Oil-Storage-Crisis.html

الشكل رقم ٨. تقدير الأثر المباشر لانهيار أسعار النفط على الدخل الحقيقي للبلدان (التغير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

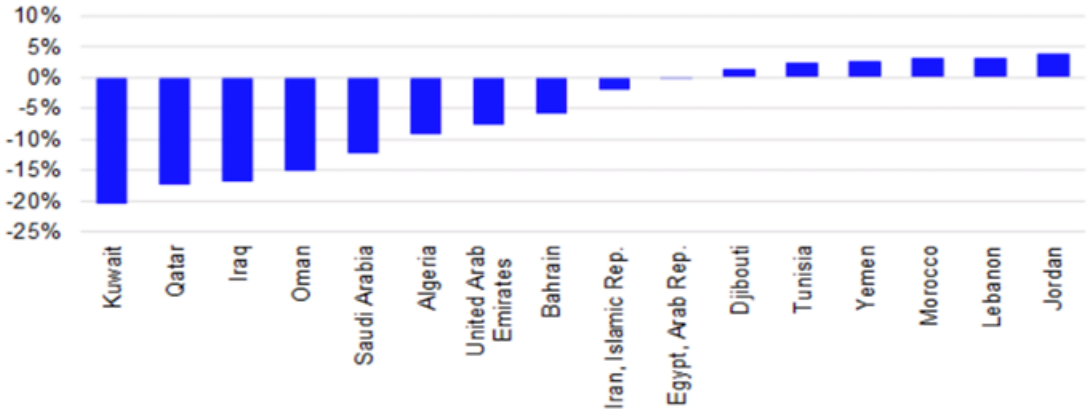

يستند هذا التقدير على التقدير الافتراضي أن أسعار النفط ستبقى أقل بنسبة ٤٨٪ عن مستويات ٢٠١٩

المصدر: الرسم البياني مستخرج من تقرير البنك الدولي: التعامل مع الصدمة المزدوجة: فيروس كورونا وأسعار النفط

وفّرت صدمة الطلب الناجمة عن الجائحة فرصة للمنتجين الأقل تكلفة لاستعادة حصتهم في السوق على حساب انهيار الأسعار.

في يوم الخميس ٩ أبريل وكردًا على التدهور السريع لقواعد السوق وافقت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وروسيا ومنتجون آخرون مبدئيا على أكبر تخفيضات بإنتاج النفط في التاريخ. قرروا سحب عشرة ملايين برميل يومياً من السوق أي ١٠٪ من الإنتاج العالمي لشهري مايو ويونيو. وقد تم تعزيز هذا القرار من خلال الاجتماع الوزاري الاستثنائي لمجموعة العشرين في ١٠ أبريل الذي جمع بعض أكبر المنتجين في العالم، بما فيهم الولايات المتحدة وكندا والبرازيل وغيرهم لمناقشة الإجراءات المنسقة لمعالجة سوق النفط المتراكمة. أن القوة وراء انحسار الطلب التي وصلت إلى ما يقدر بنحو ٢٥,٢ مليون برميل في اليوم في أبريل، جعلت أي إجراء من جانب العرض غير كاف لإعادة التوازن إلى السوق في الوقت الحالي، ومع ذلك ونظرًا لانخفاض العرض واستعادة الطلب (الذي جلبه التخفيف في تدابير الاحتواء)، سيتحول السوق من مستويات مرتفعة تاريخيًا لبناء المخزون إلى الانسحاب.

بالنسبة لاقتصادات المنتجين في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كان لانخفاض أسعار النفط تأثير مباشر على الثروة الاقتصادية. بالنسبة لبعض الدول كشف الانخفاض في الأسعار مرة أخرى عن نقاط ضعف الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز. قد ينخفض دخل النفط والغاز في اقتصادات المنتجين مثل العراق أو الجزائر أو عمان بنسبة تصل إلى ٨٠٪ في عام ٢٠٢٠[41]. في المملكة العربية السعودية على سبيل المثال، انخفضت عائدات النفط بنسبة ٢٤٪ على أساس سنوي في الربع الأول. وكان الانخفاض في الإيرادات غير النفطية على نطاق مماثل حيث بلغ حوالي ١٧٪ في الربع الأول. استجابت الحكومة لانخفاض الإيرادات بتوجيه الوزارات الحكومية لخفض إنفاقها بنسبة ٢٠-٣٠٪، لكن هذا لم يحدث بالسرعة الكافية لتعويض انخفاض الإيرادات فتدنت الميزانية الفصلية إلى عجز بلغ حوالي ٩ مليارات دولار أمريكي. كان هذا أكبر انخفاض في الأصول الأجنبية منذ ٢٠ عامًا وأكبر بنحو ٥٠٪ من الانخفاض الأكثر حدة الذي واجهته بعد انهيار أسعار عام ٢٠١٤.

إن التدابير القصيرة الأجل تقلل بشدة من النشاط الاقتصادي والإنفاق الحكومي. ففي المملكة العربية السعودية وأيضًا في جميع منطقة الخليج من المتوقع أن يؤثر التباطؤ في النشاط الاقتصادي على العمالة الوافدة بشدة، مما يؤدي إلى انخفاضات سكانية تقدر بين ٤٪ و١٠٪ في جميع أنحاء المنطقة هذا العام. إن الوضع خطير في العراق وهو أحد أكثر اقتصادات الشرق الأوسط

[41] IEA (2020), Sustainable Recovery, IEA, Paris https://www.iea.org/reports/sustainable-recovery

اعتمادًا على النفط. في أبريل تراجعت عائدات تصدير النفط إلى ١,٤ مليار دولار (بانخفاض من ٦,١ مليار دولار في يناير)، تاركة عجز يبلغ حوالي ٤,١ مليار دولار في قدرتها على تلبية التزامات الإنفاق الأساسي على الرواتب ومعاشات المتقاعدين وإدارة المكاتب الحكومية.

من شأن هذه التخفيضات أن تعزز أهمية التنويع الاقتصادي، ولكنها تقوض أيضاً وسائل دعمها. لقد لعب قطاع الطاقة دورًا حيويًا في دعم تقديم الرعاية الصحية والعمل عن بُعد والعديد من الاحتياجات الأخرى[42]. يجب أن تتماشى خطط الانتعاش مع الأهداف الوطنية والعالمية طويلة الأجل المتعلقة بمرونة الطاقة والتنمية المستدامة، ومن الضروري أن تركز على تحولات الطاقة النظيفة إذا أريد تحقيق ذلك. من خلال وضع تحولات الطاقة النظيفة في صميم التعافي، يمكن للحكومات المساعدة في إحداث التغييرات الهيكلية اللازمة لضمان عدم ارتباط الانتعاش الاقتصادي بارتداد غير مستدام في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتلوث الهواء المحلي.

تكامل الانتعاش الاقتصادي بدمج الاعتبارات البيئية

إن اعتبارات الصحة البيئية المتعلقة بجائحة فيروس كورونا ذات صلة خاصة ببلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[43]. يمكن لندرة المياه وعدم الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي وكذلك سوء إدارة المخلفات (بما في ذلك المخلفات الخطرة مثل النفايات الطبية الحيوية والرعاية الصحية) أن تزيد من تأثير الجائحة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخاصة لدى شرائح المجتمع الأقل ثراءً في المناطق المتضررة ومخيمات اللاجئين. علاوة على ذلك يمكن أن تؤدي تدابير الاحتواء إلى زيادة التعرض لتلوث الهواء الداخلي، وخاصة بالنسبة للأشخاص الذين يعتمدون على الوقود الملوثة للهواء في الطهي والتدفئة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الفقيرة وللمباني التي تفتقر إلى أنظمة تهوية جيدة. لا تقلل البيئة الصحية من تعرض المجتمعات للأوبئة فحسب، بل لديها القدرة على تعزيز النشاط الاقتصادي وخلق فرص العمل والحد من أوجه عدم المساواة.

في الوقت الذي ينصب فيه التركيز حاليًا وبطريقة صحيحة على معالجة الأزمة الصحية الفورية وتدابير الانتعاش الاقتصادي التي تسببها فيروس كورونا، يجب على حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ألا تقوض الإجراءات اللازمة **للحد من التهديدات الناجمة عن تغير المناخ وندرة المياه وتلوث المياه والهواء وتدهور التربة والتصحر وفقدان التنوع البيولوجي**. على الرغم من أن هذه التهديدات تقع على نطاق زمني مختلف، فقد تؤدي أيضًا إلى **زعزعة استقرار مجتمعات واقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**.

مع تطور الأزمة في جميع أنحاء العالم فمن واجب حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التأكد من أن التدابير التحفيزية والاستجابات السياسية تتماشى مع التغير المؤمل في المناخ وأهداف أوسع لحماية البيئة.كما يجب عليهم التقييم المنهجي للتأثيرات البيئية السلبية المحتملة والغير مقصودة لتدابير التعافي قصيرة المدى الجديدة (مثل الأحكام المالية والضريبية)، وأيضًا ضمان ترابط السياسات وتجنب إحداث آثار بيئية ضارة وغير مقصودة قد تضر بالثبات المستقبلي والصحة البيئية للمجتمعات.

تتخذ العديد من البلدان حول العالم التدابير الخضراء جزءًا أساسيًا من حزم التحفيز في أعقاب فيروس كورونا. يمكن أن تكون تدابير التحفيز فرصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **للاستثمار في التحولات الاقتصادية الحقيقية والابتكارات التكنولوجية** (مع تجنب ظاهرة الغسيل الأخضر)، مثل تعزيز تكنولوجيات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح للمدن الخضراء الذكية وكذلك لمشاريع تحلية مياه البحر (مدعومة بمصادر الطاقة المتجددة) وتطوير أنظمة النقل العام وتخضيرها. يمكن أن تساعد هذه الجهود دول مجلس التعاون الخليجي على الحد من انبعاثات الكربون والطلب على الطاقة وكذلك تنويع اقتصادها من الوقود

[42] IEA (2020), Sustainable Recovery, IEA, Paris https://www.iea.org/reports/sustainable-recovery

[43] يرجى الاطلاع على:
OECD Digital Hub: “From containment to recovery: Environmental responses to COVID-19” and “Environmental health and strengthening resilience to pandemics”.

الأحفوري. كما ينبغي تعزيز الدعم العام والخاص للاستثمارات في تطوير وتحديث البنية التحتية للمياه والنفايات، وخاصة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الفقيرة. أن تعزيز مستويات الصحة البيئية سيقوي قدرة المجتمعات على مقاومة الأوبئة وحالات الطوارئ الأخرى.

تتعين على حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تجعل **إجراءات الدعم المالي الخاصة بقطاعات معينة مشروطة بالتحسينات** البيئية حيثما أمكن. يمكن توجيه استخدام تدابير الدعم المالي مثل القروض التفضيلية وضمانات القروض والتخفيضات الضريبية نحو دعم التزامات بيئية وأداء أمتن في القطاعات كثيفة التلوث التي قد تتأثر بشكل خاص بالأزمة. يمكن لحملات التواصل التي تؤكد على فوائد الرفاهية والرخاء في المجتمعات الأكثر مرونة في تعزيز الدعم العام للتدابير التي تهدف إلى تعزيز الصحة البيئية.

التأثير على السياحة

السياحة هي من أكثر قطاعات الاقتصاد تضرراً خلال أزمة فيروس كورونا. يمكن أن تصل الصدمة في قطاع السياحة العالمية إلى ٤٥-٧٠٪ من الناتج اعتمادًا على شدة الجائحة. على الصعيد العالمي تتوقع تقديرات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية انخفاضًا بنسبة ٦٠٪ إلى ٨٠٪ في السياحة الدولية، تتوقع منظمة السياحة العالمية انخفاضًا في وصول السائحين الدوليين بنسبة ٥٨٪ إلى ٧٨٪ في عام ٢٠٢٠، وهو ما يمثل خسارة قدرها ٩١٠ إلى ١.١٧٠ مليار دولار في عائدات السياحة الدولية.

الشكل رقم ٩. ثقل السياحة في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

المساهمة المباشرة والإجمالية لقطاع السفر والسياحة في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، ٢٠١٩

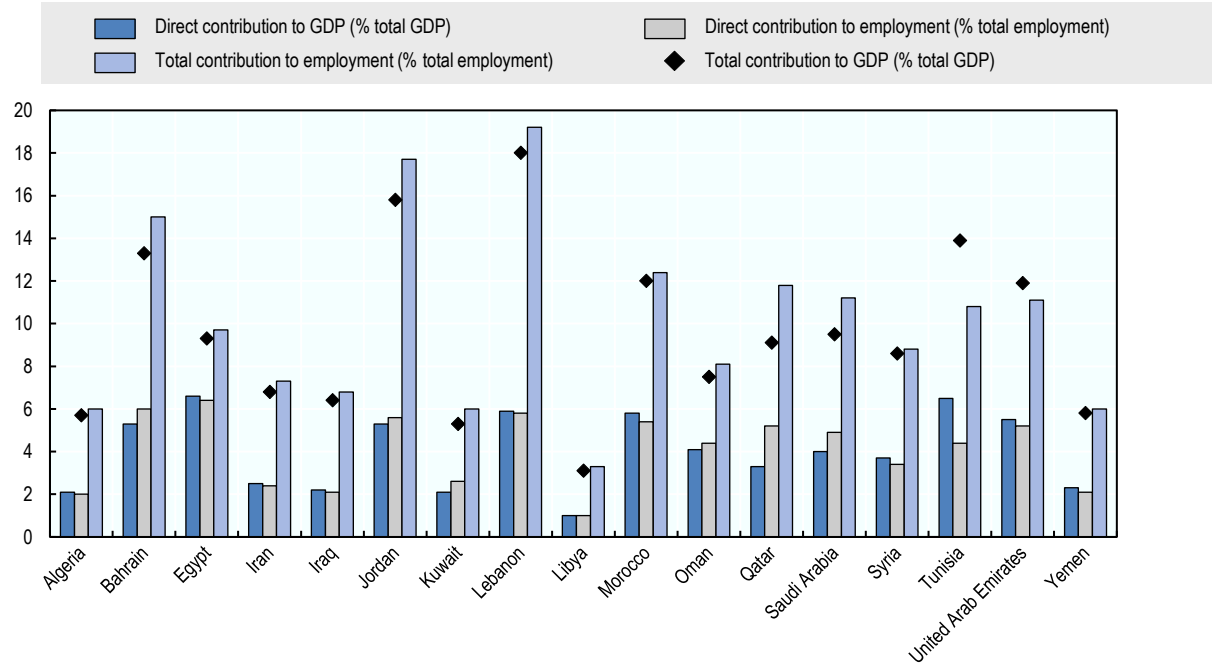

ملحوظة: يشير إجمالي المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى حصة الناتج المحلي الإجمالي الناتجة مباشرة من قطاع السفر والسياحة، بالإضافة إلى آثاره غير المباشرة والناجمة. يشير إجمالي المساهمة في التوظيف إلى حصة الوظائف التي يولدها قطاع السفر والسياحة مباشرةً، بالإضافة إلى مساهماته غير المباشرة والناجمة.
المصدر: مجلس السفر والسياحة العالمي، ٢٠١٩.

تمثل السياحة ركيزة اقتصادية رئيسية لاقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومكونًا رئيسيًا للتنويع الاقتصادي للبلدان المصدرة للنفط. ففي عام ٢٠١٩ شكل قطاع السفر والسياحة ٣,٥٪ من نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضمن ٦,٧ مليون وظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقًا للمجلس العالمي للسفر والسياحة (WTTC). ستؤدي إجراءات الاحتواء والصدمة الاقتصادية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين، وهي الأسواق الدولية الرئيسية للسياحة في المنطقة، إلى انخفاض كبير في عدد الوافدين إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. في النصف الأول من عام ٢٠٢٠ أفادت منظمة السياحة العالمية (UNWTO) أن الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شهدت انخفاضًا بنسبة ٥٧٪ و٦٢٪ على التوالي في عدد السائحين الوافدين، المقاربة من المتوسط العالمي البالغ ٦٥٪[44]. تشير الدلائل الأولية إلى أن الوضع قد ساء على مدار الصيف، حيث أبلغت شركة STR عن انخفاض بنسبة ٤٢٪ في معدلات الإشغال في فنادق الشرق الأوسط في يوليو، وهو ما يمثل أدنى مستوى إشغال مطلق في أي شهر يوليو[45].

ومن المتوقع أن يكون لهذا الانخفاض في النشاط السياحي تأثير كبير في العديد من دول المنطقة وخاصة تلك التي تعتمد بشكل كبير على السياحة كمصدر للدخل، ولا سيما المغرب وتونس ولبنان ومصر. في مصر يقدر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن الخسائر في عائدات السياحة ستشكل ثلثي إجمالي الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي بسبب الأزمة. ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، تعد مصر والمغرب من بين أكثر دول العالم تضررًا من خسائر الناتج المحلي الإجمالي التي تكبدها تراجع السياحة[46]. علاوة على ذلك فإن إلغاء الأحداث الكبرى في المنطقة سيضع ضغطًا على اقتصاد الدول، بما في ذلك معرض إكسبو ٢٠٢٠ في دبي والحج السنوي في المملكة العربية السعودية والذي كان من المتوقع أن يجذبا على التوالي ٢٥ مليون زائر ومليونين سائح متدين. في دول مجلس التعاون الخليجي تقدر شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC) خسارة ما يصل إلى ٤٠٠.٠٠٠ وظيفة متعلقة بالسياحة نتيجة للأزمة. يتوقع السيناريو الأساسي لمركز التجارة العالمي للانتعاش الصادر في يونيو خسارة إجمالية قدرها ٣,٤ مليون وظيفة في قطاع السفر والسياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[47].

من أجل مواجهة هذه التحديات اتخذت العديد من حكومات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[48] مبادرات لدعم قطاع السياحة في بلدانهم. تشمل التدابير خطوط ائتمان محددة للمؤسسات السياحية مقدمة من البنك المركزي المصري، والإعفاءات من الرسوم السياحية والرسوم الأخرى كما هو مطبق في البحرين والإمارات العربية المتحدة، وإعادة جدولة الديون كما هو الحال في تونس.

كما تم إيلاء اهتمام خاص لقطاع السياحة في استراتيجيات البلدان لإلغاء الاحتواء. ففي مصر تم التصريح بإعادة فتح الفنادق للسياح المحليين بسعة ٥٠٪ من يونيو فصاعدًا، شريطة أن تلتزم بعدد من إجراءات السلامة بما في ذلك تعين عمال الفحص وتركيب معدات التطهير وتخصيص طابق أو بناية مخصصة لغرض الحجر الصحي للحالات المشتبه فيها أو المؤكدة وتنفيذ تدابير التباعد الاجتماعي.

---

[44] UNWTO (2020), *World Tourism Barometer. August/September 2020,* vol. 18, no. 5, https://doi.org/10.18111/wtobarometerengg

[45] UNWTO (2020), *World Tourism Barometer. August/September 2020,* vol. 18, no. 5, https://doi.org/10.18111/wtobarometereng

[46] UNCTAD (July 2020), *Covid-19 and Tourism: Assessing the Economic Consequences, https://unctad.org/webflyer/covid-19-and-tourism-assessing-economic-consequences*

[47] WTTC (June 2020), *Middle East Recovery Scenarios and Economic Impact from Covid-19, https://wttc.org/Research/Economic-Impact/Recovery-Scenarios-2020-Economic-Impact-from-COVID-19/moduleId/1459/itemId/101/controller/DownloadRequest/action/QuickDownload*

[48] يرجى الأطلاع على : Tourism Policy Responses to COVID-19

نظرًا لاحتمالية بقاء مصدر لأسواق الدولية الرئيسية للمنطقة مقيدة لبعض الوقت، فإن السياحة الإقليمية والمحلية ستكون ضرورية لتعافي القطاع. اتخذت البلدان خطوات لتشجيع السياحة المحلية، كما يتجلى على سبيل المثال في حملة "الصيف السعودي" التي أطلقتها هيئة السياحة السعودية في يونيو لتشجيع السكان على السفر داخل البلاد بدلاً من الخارج.

التأثير على القطاع الخاص والشركات الصغيرة والمتوسطة

تلعب الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والعاملين لحسابهم الخاص دورًا أساسيًا في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فهم يشكلون غالبية وحدات الأعمال ويمثلون قسما كبيرًا من الوظائف. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمثل أصحاب الأعمال الحرة (الرسمية وغير الرسمية) والشركات الصغيرة (من ٢-٩ موظفين) ٧٠٪ من إجمالي العمالة، متخلفة عن جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (٨٠٪ في كليهما). تبذل جميع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جهودًا (بدرجات متفاوتة) لتشجيع ودعم ريادة الأعمال كوسيلة أساسية لخلق وظائف جيدة وتطوير اقتصاد أكثر ديناميكية وإنتاجية[49].

لقد سلطت الأزمة الصحية والاقتصادية الحالية الضوء على أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والعاملين لحسابهم الخاص (أي العاملين لحسابهم الخاص الذين ولا يوظفون أشخاصًا آخرين)، والتي تأثرت بشكل كبير بالنشاط الاقتصادي المعطل وآفاق التعافي الغير مؤكدة وتدابير الاحتواء التي اتخذتها الحكومات. على الرغم من أن الأدلة مبعثرة ونادرًا ما تكون المسوحات ممثلة إحصائيًا لمجتمع أصحاب الحرف، تشير بعض الحقائق إلى تأثير الأزمة على النظام البيئي للقطاع الخاص.

على سبيل المثال تشير دراسة استقصائية شملت ٤٢ شركة كبيرة و ٦١ شركة صغيرة تابعة لغرفة التجارة الأمريكية في مصر إلى أن ٨٥٪ من الشركات التي شملتها الدراسة تتوقع انخفاض الإيرادات في عام ٢٠٢٠، وتتوقع ٥٠٪ منها خسائر في الإيرادات تتجاوز ٢٠٪. فالتأثير كبير بشكل خاص على الشركات الصغيرة والتي تتوقع جميعها خسائر في الإيرادات ويتوقع ٦٨٪ انخفاضًا بنسبة ٢٠٪ على الأقل من عوائدها المعتادة. تشمل القطاعات المتأثرة بشكل خاص الضيافة والسياحة والبناء والعقارات والتصنيع والنفط والغاز والتسويق. علاوة على ذلك أبلغت ٥٠٪ من الشركات الصغيرة و٤٥٪ من الشركات المتوسطة الحجم فعلا عن أثر المالي[50].

في الأردن أظهر استطلاع للرأي شمل ٢٩٠ شركة صغيرة ومتوسطة في قطاعات مختلفة أن ٩٨٪ من الشركات أبلغت عن انخفاض في الإيرادات، وإن ٩١٪ منها تعرضت لخسارة كاملة في الإيرادات أثناء الإغلاق الكامل. بدورها، ترى ٨٥٪ من الشركات التي شملتها الدراسة أن الأزمة الحالية تشكل تهديدًا كبيرًا لأنشطتها، خاصة تلك الشركات الموجودة في جنوب البلاد وتلك العاملة في قطاع السياحة والضيافة[51]. في تونس أظهر مسح شمل ٦٠٠ شركة صغيرة ومتوسطة في قطاعات مختلفة أن ٦٧٪ من الشركات أفادت بأنها واجهت صعوبات مالية في الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك توقعت غالبية المؤسسات متناهية الصغر (٥٧٪) والشركات الصغيرة (٧٩٪) التي شملها الاستطلاع انخفاضًا في الإيرادات في الأشهر الثلاثة المقبلة، مع توقع انخفاض متوسط بنسبة ٢٤٪.[52] ويشير استطلاع آخر شمل ٤٦٧ شركة صغيرة ومتوسطة تونسية إلى أن ٨١٪ من الشركات شهدت انخفاضًا في الإيرادات بسبب الأزمة، منها ٥٨٪ أفادوا بتراجع بنسبة تزيد عن ٥٠٪[53].

---

[49] SME Policy Index: The Mediterranean Middle East and North Africa, OECD/EU/ETF, 2018

[50] American Chamber of Commerce of Egypt (2020), *COVID-19 Response: Impact on Business Activity Survey Findings from AmCham Egypt Members*, April

[51] Ipsos (2020), "Assessment of the impact of the COVID-19 crisis on SMEs: Identifying measures to ensure business continuity," *C19 Impact Series – SMEs Edition*, May 2020.

[52] IACE, Tunisia (2020), *Mesure d'impact de la propagation de la pandémie (Covid-19) sur l'emploi,* April.

[53] Ministry of Industry and SMEs, Tunisia (2020), *Résultat de l'enquête – Impact du Covid-19,* April.

قد يؤدي الجمع بين أسعار النفط المنخفضة والجائحة إلى تسريع الاندماج عبر القطاعات التي تعمل فيها العديد من الشركات العائلية. في بعض الأحيان اضطرت الشركات الأقل استثمارا إلى بيع عدد من الحصص أو حتى الشركة بأكملها. تتعرض الشركات التي تواجه خسارة دائمة في الإيرادات وقضايا السيولة **لخطر الإفلاس والتوقف عن العمل في النهاية**، لكن القليل من الدراسات الاستقصائية ركزت حتى الآن على الشركات التي تواجه الملاءة المالية والإفلاس.

كجزء من استجابتها لأزمة فيروس كورونا، قامت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بتقييم مخاطر أزمة سيولة واسعة النطاق باستخدام عينة عبر القطاعات مما يقرب من مليون شركة أوروبية[54]. وجد التقرير أنه بدون دعم السياسة (مثل التأجيل الضريبي والدعم المالي لسداد الديون والدعم المؤقت لمدفوعات الأجور)، ستنفد السيولة لدى ٢٠٪ من الشركات بعد شهر واحد و٣٠٪ بعد شهرين و٣٨٪ بعد ثلاثة أشهر. في سيناريو تستمر فيه إجراءات العزل والتباعد الاجتماعي لمدة سبعة أشهر، ستواجه أكثر من ٥٠٪ من الشركات نقصًا في السيولة. لذلك من المهم أن تنفذ السلطات مخططات الدعم التي تساعد المؤسسات وأصحاب المشاريع القابلة للحياة ولكن ضعيفة على مواجهة الاضطرابات وتجنب خسارة الأعمال التي كانت ستستمر لولا ذلك إذا لم يواجهوا مشاكل التدفق النقدي الناجمة عن الأزمة.

تقدم الدراسات الاستقصائية للشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيضًا لمحة عن أحد أكثر الآثار الضارة المحتملة للأزمة، وهو **فقدان الوظائف وساعات العمل وأجور الموظفين في العديد من الشركات الصغيرة** (كما ذكر أعلاه، مع العلم أن بعض تلك المسوحات تغطي جزءًا صغيرًا فقط من مجتمع أصحاب الحرف يجب توخي الحذر عند قراءة نتائجها). في مصر وجد مسح للشركات التابعة للغرفة التجارية الأمريكية أنه في حين أن أكثر من ٦٠٪ من الشركات أبلغت عن آثار سلبية على كفاءة الموظفين، كان ما يقرب من ٨٠٪ يتوقعون الاحتفاظ بموظفيهم. ومع ذلك فإن القطاعات الأكثر تضررا من الأزمة، مثل الضيافة والسياحة والبناء والعقارات والنفط والغاز، أبلغت عن احتمالات تسريح عالية للعمال.

يشير الاستطلاع في الأردن إلى أن ثاني أكبر مصدر قلق للشركات التي شملها الاستطلاع هو دفع الرواتب (٤٧٪ من الشركات)، فالقلق الاكبر هو دفع الإيجار (٧٠٪) وتليها في المركز الثالث عدم القدرة على العمل عن بعد (٤٣٪). كما يشير الاستطلاع إلى أن ١٤٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة قد خفضت بالفعل رواتب الموظفين في حين أن ١٦٪ أخرى كانت تخطط للقيام بذلك. في تونس يشير المسح الذي شمل ٦٠٠ شركة (٩٢,٧٪ منها متناهية الصغر و٥,٦٪ صغيرة) والذي أجراه المعهد العربي لرواد الأعمال (IACE) في أبريل إلى أن ٤٢٪ من الشركات تتوقع خفض عدد موظفيها خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، وإن ٤٦٪ من الشركات الصغرى و ٣٧٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة تتوقع القيام بذلك. من بين الشركات التي كانت قيد الإغلاق الكلي وقت إجراء المسح، يصل هذا الرقم إلى ٥٧٪، لمتوسط انخفاض متوقع في التوظيف بنسبة ٣٥٪. علاوة على ذلك، أفادت ٢٧٪ من الشركات التي شملها الاستطلاع أنها لم تكن قادرة على دفع أجور موظفيها لشهر أبريل وإن ١٩٪ لم تتمكن من دفع أجور موظفيها إلا بشكل جزئي. من بين الشركات التي كانت قيد الإغلاق الكامل وقت إجراء المسح، ٣٤٪ فقط أفادت بأنها ستكون قادرة على دفع الأجور الكاملة لموظفيها لشهر أبريل.

إن الخسارة الكبيرة في الوظائف الرسمية في الشركات الصغيرة والمتوسطة ستكون مصدر قلق بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تتميز بارتفاع معدل البطالة الهيكلية (١٠٪ في المتوسط)، **خاصة بين الشباب** (أكثر من ٢٥٪ في المتوسط). ستكون أيضًا مصدر قلق نظرًا للدور الذي تلعبه الشركات الصغيرة والمتوسطة في التوظيف الرسمي في القطاع الخاص في مصر (حوالي ٣٣٪) والعراق (٩٠٪ تقريبًا) والأردن (حوالي ٤٣٪) ولبنان (٥٥٪) والمغرب (حوالي ٣٠٪)

[54] OECD (2020), *Corporate sector vulnerabilities during the Covid-19 outbreak: assessment and policy responses*. Series Tackling Coronavirus (COVID-19): Contributing to a Global Effort. https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=132_132712-uivd1yagnx&title=Corporate-sector-vulnerabilities-during-the-Covid-19-outbreak-assessment-and-policy-responses

والضفة الغربية وقطاع غزة (أكثر من ٩٠٪) وتونس (حوالي ٤٠٪)[55]. في الواقع وبالرغم من أهمية مستويات التوظيف الرسمي في الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فهي منخفضة مقارنة ببلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وغيرها من الاقتصادات الناشئة. على مدى العقدين الماضيين كانت سياسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال أداة لمواجهة التحديات الاقتصادية والإنمائية الرئيسية مثل الحد من البطالة وزيادة الابتكار والإنتاجية وتنويع الاقتصاد بعيدًا عن الدور الثقيل للدولة، وفي بعض الحالات الحد من الاعتماد الكبير على الهيدروكربونات. وبالتالي فإن فقدان الوظائف في الشركات الصغيرة والمتوسطة يمثل انتكاسة كبيرة لتلك الجهود وستؤدي إلى عواقب اجتماعية سلبية مثل اقتصاد غير رسمي أكبر ومعدلات بطالة أعلى ومستويات أعلى للفقر وارتداد مسار جهود التنمية بشكل عام.

في الختام، من خلال تطبيق استراتيجيات مختلفة في الاستجابة لفيروس كورونا يمكن للقطاع الخاص **الاستفادة من البيئة الاقتصادية المتغيرة**. أظهر استطلاع للرأي تم إجراؤه بين جمعيات الأعمال وغرف التجارة في منطقة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال صيف عام ٢٠٢٠ أن ٧٧٪ من المشاركين يعيدون التقييم أو يتخذون خطوات لتغيير التحول الرقمي الخاص بهم وتسريع مبادرات التشغيل الآلي. أعلن حوالي ٩٣٪ من المشاركين إجراء تغييرات على سلسلة التوريد العالمية الخاصة بهم وبناء سلاسل التوريد المحلية أو الإقليمية لإنشاء شبكات رقمية تعتمد على البيانات من أجل الاستجابة للأزمات وإجراء الإصلاحات.

تسببت الأزمة في عدد من التحديات الاجتماعية المحددة

بذلت الحكومات في جميع أنحاء المنطقة **جهودًا مؤسسية وسياساتية غير مسبوقة لدعم الأسر والشركات طوال فترة الأزمة.** وقد اتخذت تدابير استثنائية للتأكد من أن الجهود تستهدف أيضا المجموعات التي تقع عادة خارج شبكات الضمان الاجتماعي مثل العمال غير الرسميين والموسميين، وتم الشروع في مبادرات مشتركة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للوصول إلى السكان الأكثر ضعفاً. تم تفعيل سياسات جريئة وبسرعة للتخفيف من الأزمة. في منطقة تتميز تقليديًا بمستويات منخفضة من الإنفاق على الحماية الاجتماعية (٢,٥٪ و٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في المشرق وشمال إفريقيا على التوالي[56])، أظهرت معظم الحكومات مستويات عالية من القدرة على التكيف مع الجوانب الاجتماعية للأزمة. بشكل عام اتخذت استجابات سياسة الحماية الاجتماعية في المنطقة ستة أنماط رئيسية: الحماية المالية في الحصول على الرعاية الصحية وسياسات الإجازات والحماية من البطالة والتحويلات النقدية والدعم العيني وإعانات الأسعار أو الإعفاءات من الرسوم. كانت التحويلات النقدية هي الإجراء الأكثر شيوعًا الذي تم اعتماده في جميع أنحاء المنطقة وتم تنفيذه إما من خلال تكييف النظم الحالية أو إدخال نظم جديدة[57].

من المرجح أن تؤدي نقاط الضعف الموجودة مسبقًا في المنطقة إلى تضخيم تأثير تفشي المرض على الشركات والأسر. ففي الوقت الحالي يمتلك أغنى ١٠٪ من أغنى السكان ٦٤٪ من الثروة الكلية مما يجعل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين أكثر المناطق الغير متكافئة على مستوى العالم[58]. إن أوجه عدم المساواة قد تتفاقم بسبب الأزمة الصحية حيث تتعرض الفئات الضعيفة بشكل غير متناسب للجائحة وآثاره الاجتماعية والاقتصادية. وجدت دراسة حديثة أجريت في المغرب حول الوضع الاقتصادي للأسر خلال فترة الحجر أن الخسائر في الدخل قد أثرت على ٧٤٪ من العمال ضمن ٢٠٪ من الأسر الأكثر حرمانًا،

[55] IMF (2019), *Enhancing the Role of SMEs in the Arab World – Some key considerations*, Policy Paper No. 19/040, Washington DC, with data from the World Bank Enterprise Surveys.

[56] أحدث البيانات المتاحة، بناءً على: ILO (2017), *World Social Protection Report 2017-2019. Universal sustainable protection to achieve the Sustainable Development Goals.*

[57] United Nations (2020), *Social protection responses to the Covid-19 crisis in the MENA/Arab States region*

[58] *World Inequality Database, "Measuring Inequality in the Middle East 1990-2016: The World's Most Unequal Region?", Working Paper Series n°2017/15*

مقارنة بـ٤٤٪ من أولئك الذين ينتمون إلى ٢٠٪ الأكثر رفاهية[59]. تتأثر قدرة وآليات التعرض والتكيف بشكل مباشر بمستويات الدخل لكل من الأسر والمناطق. بذلت الحكومات جهودًا كبيرة في استجابتها للسياسات لمعالجة فجوات الدخل والحماية الاجتماعية من خلال الوصول إلى الأسر الأكثر ضعفًا. قامت العديد من البلدان إما بزيادة أو بتوسيع نطاق تغطية برامج المساعدة الاجتماعية الخاصة بها. على سبيل المثال رتبت وزارة الشؤون الاجتماعية التونسية برامج الفقر السابقة باختلاف برامجها ودعت كذلك الناس للتقدم للتسجيل للحصول على المساعدة المالية. وصل العدد النهائي للأشخاص المؤهلين للمساعدة إلى ما يقرب من ٩٠.٠٠٠ أسرة. بمتوسط ٢٣,٢ طفل لكل أسرة، يمثل عدد الأشخاص المشمولين بهذا المقياس ما يقرب من ثلث السكان التونسيين وهو ضعف النسبة الرسمية البالغة ١٥٪[60]. المساكن غير الرسمية أو غير الصحية ومخيمات اللاجئين والمناطق المحاصرة لديها قدرة أقل بكثير لاحتواء انتشار الفيروس والوصول إلى الخدمات الصحية. لا تؤثر التدابير الاستثنائية بشكل غير متناسب على القوى العاملة غير الرسمية فحسب، بل تؤثر أيضًا على أولئك الذين لا يستطيعون العمل مثل المعوقين وكبار السن والأطفال واللاجئين والمهاجرين (هذا الأخير بسبب العقبات القانونية وأنواع أخرى من العقبات مثل نقص الوثائق وما إلى ذلك)، حيث أنهم لا يستفيدون من ترتيبات التكيف مثل العمل عن بعد أو الإجازة مدفوعة الأجر. وهذا يمثل ضغطًا ثابتًا على أنماط عدم المساواة الموجودة سابقًا. كما أن اختلالات التوازن القوية بين الجنسين في المنطقة قد تتصاعد نتيجة للأزمة.

الاقتصاد غير الرسمي

تتميز اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بانقسام حاد بين سوق العمل الرسمي والاقتصاد غير الرسمي غير المستقر. التوظيف الخاص الرسمي محدود ويمثل في المتوسط أقل من خمس التوظيف[61]. تصل العمالة غير الرسمية إلى ٧٤٪ في اليمن و٧١٪ في لبنان و٦٣٪ في المغرب[62] وتمثل في المتوسط ٦٨٪ من التوظيف في المنطقة[63]. يرتبط الطابع غير الرسمي عمومًا بمحدودية تغطية الحماية الاجتماعية أو نقصها وبإيرادات منخفضة وغير مستقرة مما يجعل العمال غير الرسميين معرضين للخطر بشكل خاص في مواجهة الأزمات. في اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يتركز العمال غير الرسميين في وظائف منخفضة الإنتاجية تتطلب حضورًا جسديًا مع عدم وجود إمكانية للعمل عن بعد. في سياق أزمة فيروس كورونا فإن القيود وإجراءات الاحتواء تضع ضغطًا أكبر على نشاط العمال غير الرسميين. **يواجه الكثير منهم معضلة بين الخضوع للتدابير الصحية والحفاظ على مصدر دخلهم** الضروري لدفع ثمن المعيشة والنفقات الأساسية الأخرى.

يمثل المهاجرون نسبة مهمة من العمال غير الرسميين في عدد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي[64]. وكجزء أساسي من القوة العاملة فقد دعموا أداء قطاع الرعاية الصحية أو التمريض أو النقل أو الزراعة أو الصناعة، ولا سيما صناعة النفط، طوال الأزمة. أصدرت المنظمة الدولية للهجرة (IOM) وغرفة التجارة الدولية (ICC) في أغسطس توجيهًا خاصًا لأصحاب العمل[65] لتقديم المشورة للشركات في معالجة التحديات الاستثنائية التي تواجه العمال المهاجرون.

---

59 Haut Commissariat au Plan (2020), *Répercussions de la pandémie de Covid-19 sur la situation économique des ménages / 2ème panel sur l'impact du coronavirus sur la situation économique, sociale et psychologique des ménages*

60 http://www.ins.tn/en/themes/pauvret%C3%A9

61 World Bank (2013). Jobs for shared prosperity: time for action in the Middle East and North Africa (Vol. 4).

62 World Bank (2013). Jobs for shared prosperity: time for action in the Middle East and North Africa (Vol. 4).

63 https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_protect/---protrav/---travail/documents/publication/wcms_711798.pdf

64 https://www.oecd.org/migration/building-human-capital.pdf

65 https://iris.iom.int/sites/default/files/IOM-COVID%2019_Employer_Guidance_V2_Final%20%28English%29.pdf

وفي الوقت نفسه فإن العمال غير الرسميين ليسوا بالضرورة مستفيدين من خطط الدعم التي وضعت في ظل هذه الأزمة، مثل تدابير دعم الدولة للأجور. على سبيل المثال يمكن للبلدان ذات القطاعات غير الرسمية الكبيرة على المدى القصير تطوير طرق دعم القطاع غير الرسمي من خلال التحويلات النقدية المباشرة أو أنواع أخرى من الدعم المحدد، وقد تم ذلك في مصر حيث تم صرف تحويل نقدي شهري لمدة ثلاثة أشهر إلى العمال غير الرسميين الذين يواجهون خسارة في الدخل نتيجة للأزمة. سيكون من المهم أيضًا التأكد من أن خطط تنقل اليد العاملة تتضمن أجندة شمولية تتيح للعمال المهاجرين إدراجهم في أنظمة الضمان الاجتماعي الوطنية منذ البداية. على المدى الطويل ستحتاج البلدان إلى معالجة الأسباب الجذرية للنشاط غير الرسمي والتي تشمل نقص فرص العمل، وكذلك تنظيم الضمان الاجتماعي الهش وضعف التنفيذ. هذا مهم بشكل خاص لأن جائحة فيروس كورونا قد تزعزع أو تتحدى عمل شبكات الضمان الاجتماعي. على سبيل المثال، في مصر قامت الحكومة بتوسيع نطاق التغطية في إطار برامج المساعدة الاجتماعية تكافل وكرامة، مما مكّن أكثر من ١,٥ مليون أسرة ضعيفة من الاستفادة من التحويلات النقدية المباشرة أثناء الجائحة. نفذ المغرب برنامج نقل للعمال غير الرسميين الذين يستخدمون الهواتف المحمولة، وحدد دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد باعتباره ركيزة استراتيجية لاستراتيجية التعافي بعد الأزمة[66].

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

في جميع أنحاء العالم ، أضرت العواقب الاجتماعية والاقتصادية لجائحة فيروس كورونا بشكل غير متناسب بالفئات المحرومة، حيث تواجه النساء عواقب وخيمة. في الاقتصادات النامية والناشئة فإن نقاط الضعف الهيكلية، مثل البيئات التنافسية الضعيفة والفساد والمعدلات المرتفعة للعمالة الهشة أو غير الرسمية، فضلاً عن الأطر القانونية التمييزية والأعراف الاجتماعية التقييدية، قد عرّضت المرأة إلى صعوبات إضافية فيما يتعلق بالوظيفة وفقدان الدخل وأعباء الرعاية وتصاعد العنف القائم على النوع الاجتماعي ومن بين أمور أخرى.

من المرجح أن يكون عمل المرأة وأمن دخلها أكثر عرضة من الرجال إلى الآثار الاقتصادية للأزمة، وذلك بسبب الحواجز الإقليمية الخاصة بعدم المساواة فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية والوصول إلى الخدمات والأسواق المالية والتميز المهني والقطاعي في سوق العمل والمفاهيم المتعلقة بدور المرأة في المجتمع، فإن أمن عمل المرأة ودخلها معرض أكثر من الرجل للتداعيات الاقتصادية من الأزمة. **الوضع أكثر مأساوية بالنسبة للنساء العاملات في القطاع غير الرسمي**. تشير الإحصاءات إلى أن ٩٢٪ من النساء المشاركات ضمن القوى العاملة في البلدان النامية و٦٤٪ في البلدان الناشئة يعملن بشكل غير رسمي[67].

تعمل نسبة كبيرة من النساء في اقتصادات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في القطاعات التي تضررت بشدة من الجائحة، مثل التصنيع والسياحة وخدمات سفر الأعمال، وقد فقدن وظائفهن نتيجة لهذا. تعمل نسبة كبيرة من النساء في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في قطاع الصناعات التحويلية والتي يُتوقع أن تكون من بين الأكثر تضرراً من الأزمة. تعمل معظم النساء في **المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر** التي تكون أقل مرونة في أوقات الأزمات ومن الأرجح أن تلجأ إلى التعليق المؤقت أو إنهاء العقود لمواجهة الانكماش الاقتصادي. كما أن النساء تمثل نسبة أكثر من اللازم في العمل بدوام جزئي (حتى ٥٠٪ من النساء العاملات في المغرب والسلطة الفلسطينية يشغلن وظائف بدوام جزئي) مما يجعل تسريحهن أسهل. بشكل عام تقدر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أن المرأة في العالم العربي ستفقد ما يقرب من ٧٠٠.٠٠٠ وظيفة نتيجة لتفشي المرض. **لقد تم تضخيم آثار التقاليد الاجتماعية المقيدة خلال الأزمة، مما ساهم في زيادة الهشاشة الاقتصادية للمرأة وزيادة عبء الرعاية.** في منطقة

[66] https://www.moroccoworldnews.com/2020/03/297447/covid-19-morocco-to-compensate-informal-sector-workers/

[67] ILO 2019 Women and Men in the Informal Economy : A Statistical Brief

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تُظهر البيانات أن هناك اعتقادًا شائعًا بأن الرجال بأنه يجب أن يحصلوا على فرص عمل أكبر من النساء عندما تكون فرص العمل شحيحة[68].

كما تؤدي تدابير العزلة الذاتية والقيود المفروضة على الحركة في معظم اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تفاقم تعرض المرأة **للعنف المنزلي**. في حين لوحظ هذا الاتجاه على مستوى العالم إلا أنه قد يكون حادًا بشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب الدوافع الخاصة بالمنطقة لعدم المساواة بين الجنسين، مثل أدوار الجنسين التي ترى الرجال على أنهم أرباب أسر ومسؤولون عن دخل الأسرة. مع الأزمة التي حالت دون قيام الرجال بهذا الدور بسبب فقدان الدخل أو الوظيفة، فقد أدت الإحباطات الناتجة إلى تأجيج العنف الأسري. في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لاحظت المنظمات غير الحكومية والحكومات زيادة في المكالمات عبر الخطوط الساخنة للإبلاغ عن العنف وكذلك في عدد الحالات المبلغ عنها.

لقد كانت للجائحة عواقب وخيمة على اللاجئين والنازحين داخليًا، مع آثار كبيرة على النوع الاجتماعي. تستضيف البلدان النامية ٨٥٪ من لاجئي العالم، ٥٢٪ منهم نساء. تعد منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حاليًا موطنًا لأكبر مجتمع من النازحين قسريًا على المستوى العالمي[69]. تواجه معظم اللاجئات صعوبات متزايدة فيما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية والعنف القائم على النوع الاجتماعي والحرمان الاقتصادي. علاوة على ذلك، تعرضت الفتيات اللاجئات لمخاطر أخرى تتعلق بالتسرب من المدرسة وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر. هذه الممارسات الضارة ليست فقط انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ولكنها أيضًا عقبات أمام تمكين المرأة لأنها تقوض فرصة الفتيات في الحصول على التعليم وتحسين مهاراتهن. وفقًا للأمم المتحدة، من المتوقع ان يتم تزويج ١٣ مليون فتاة ومليونين أخريات يمكن أن يخضعن لتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية في العقد المقبل، لأن الجائحة تعطل الجهود العالمية لإنهاء كلتا الظاهرتين[70].

اتخذت العديد من بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خطوات لدمج الاحتياجات الخاصة للمرأة مع احتياجات الاستجابة لفيروس كورونا. في الجزائر وتونس فأن وزارة شؤون المرأة تشارك بفعالية إلى جانب الوزارات الأخرى في اللجان المكلفة بوضع خطة الاستجابة للأزمة. في مصر يراقب المجلس القومي للمرأة (NCW) من منظور النوع الاجتماعي جميع تدابير السياسة التي اتخذتها الحكومة، وقد أصدر مؤخرًا الإصدار الثالث من برنامج تعقب سياسات المرأة الخاص بالسياسات والبرامج المستجيبة وسط جائحة فيروس كورونا، ومع ذلك **لا تزال المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تفتقر إلى الأدوار القيادية في الاستجابة للأزمات واستراتيجيات التعافي في مرحلة ما بعد فيروس كورونا**. بينما تشكل النساء على المستوى العالمي أكثر من ٧٠٪ من العاملين في قطاع الصحة في جميع أنحاء العالم، إلا أنهن غالبًا ما يغيبن عن المناصب الحكومية العليا. على المستوى الإقليمي باستثناء البحرين وقطر، جميع وزراء الصحة رجال. في الأردن النساء غير مشمولات في اللجنة التي يقودها القطاع الخاص والتي شكلتها الحكومة لتنسيق الاستجابة للأزمة، وبالتالي لا تؤخذ احتياجات المرأة في الاعتبار.

حتى الآن لم يركز سوى عدد قليل من إجراءات السياسة العامة بوجه التحديد على دعم المرأة في مواجهة الانعكاسات الاقتصادية للأزمة. وتشمل هذه التحويلات النقدية الموجهة للنساء (في مصر) وإجازة مدفوعة الأجر استثنائية للموظفات (في السلطة الفلسطينية والعراق). كما تقدم الحكومات المساعدة إلى سيدات الأعمال بدعم من المنظمات الدولية في كثير من الأحيان في شكل برامج تدريبية عبر الإنترنت.

---

[68] UN Women/Promundo (2017), Understanding Masculinities. Results From the International Men and Gender Equality Study (IMAGES) - Middle East and North Africa, https://www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2017/images-mena-multi-country-report-en.pdf?la=en&vs=3602.

[69] UNHCR 2019 Global Trends Report

[70] Coronavirus puts millions more at risk of child marriage and FGM - UN

ركزت معظم جهود الحكومات المستهدفة على **معالجة تصاعد العنف القائم على أساس الجنس**. وبصفة خاصة زيّدت خطوط المساعدة الوطنية للعنف المنزلي ساعات عملها لدعم الضحايا بشكل أفضل وتم إطلاق خدمات هاتفية إضافية لتقديم المساعدة القانونية و/ أو النفسية. كما اتخذت الحكومات إجراءات لزيادة الوعي بقضايا العنف المنزلي وتحسين حصول الضحايا على المعلومات بالتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

تمثل جائحة فيروس كورونا أيضًا فرصة لتغيير المعايير الجنسانية السائدة في المنطقة. وفي الواقع ساهمت الأزمة في الكشف عن الدور الرئيسي والإمكانيات الرئيسية للمرأة في مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. **لا تمثل النساء غالبية المستجيبين للطوارئ في الخطوط الأمامية في قطاعات الصحة والاجتماعية والتعليم والرعاية فحسب، بل كانوا أيضًا نشيطين جدًا في إنشاء المبادرات والشركات لدعم الاستجابة للأزمة**[71]. يوفر الانتقال من الأزمة فرصة جديدة لتعزيز أجندة الاقتصادات المرنة والشاملة والمستدامة.

تمكين الشباب

بينما يواجه الشباب مخاطر أقل من حيث التأثير على الصحة البدنية مقارنة بالفئات العمرية الأخرى إلا أنهم يتأثرون بشكل كبير بالآثار الاجتماعية والاقتصادية لأزمة فيروس كورونا[72]. سلطت ورقة سياسة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الأخيرة حول الشباب وفيروس كورونا[73] الضوء على أن المنظمات الشبابية التي شملتها الدراسة ومقرها دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أعربت عن مخاوفها القوية بشأن تأثير فيروس كورونا على الصحة العقلية والتعليم والتوظيف وكذلك القيود على الحريات الشخصية[74].

تُظهر لمحة على بيانات شهر أبريل والتي تم جمعها لنفس الورقة أيضًا، ازدياد بشكل إجمالي في الثقة بالحكومة منذ تفشي فيروس كورونا ل٤٣٪ من منظمات الشباب التي شملها الاستطلاع في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك فإن المخاوف تتحول الآن نحو قدرة الحكومات على ضمان انتعاش قوي. إن تدابير التعافي والموارد الهائلة التي ستستخدمها سيكون لها عواقب اقتصادية واجتماعية وبيئية طويلة الأمد والتي سيتعين على الشباب والأجيال القادمة التعايش معها، مما يضع طرح مسائل العدالة بين الأجيال في المقدمة.

الشباب على وجه الخصوص معرضون لخطر مشاكل الصحة العقلية التي يمكن أن تتسبب أو تتفاقم من خلال تدابير التباعد الاجتماعي التي يتم تنفيذها بدرجات مختلفة في السياقات الوطنية. تم تأكيد التأثير النفسي على الشباب من خلال عدد من الدراسات[75] [76] التي تظهر أن الشباب قد عانوا من مستويات أعلى من الشعور بالوحدة والضيق أثناء الجائحة مقارنة بالفئات

[71] http://www.oecd.org/coronavirus/policy-responses/women-at-the-core-of-the-fight-against-covid-19-crisis-553a8269/

[72] واضعين في الاعتبار إلغاء توحيد مسارات الحياة والتطور المستمر وإعادة تفسير مراحل معينة من الحياة، فإن هذه المذكرة تحدد "الشباب" على أنها الفترة نحو سن الرشد تتميز بالتحولات المختلفة في حياة الشخص الواحد (على سبيل المثال من التعليم إلى التعليم العالي والعمل ومن منزل الوالدين إلى استئجار شقة خاصة، إلخ). حيثما أمكن، من أجل الاتساق الإحصائي تستخدم المذكرة تصنيف الأمم المتحدة "للشباب" كأفراد تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٢٤ عامًا.

[73] OECD (2020), Youth and COVID-19: Response, Recovery and Resilience, https://read.oecd-ilibrary.org/view/?ref=134_134356-ud5kox3g26&title=Youth-and-COVID-19-Response-Recovery-and-Resilience

[74] يعتمد التحليل على الردود للاستطلاع عبر الإنترنت شمل ٩٠ منظمة يقودها الشباب من ٤٨ دولة، بما في ذلك الأردن ولبنان والمغرب وتونس.

[75] Etheridge B., Spanting L. (2020), The Gender Gap in Mental Well-Being During the Covid-19 Outbreak: Evidence from the UK, https://www.iser.essex.ac.uk/research/publications/working-papers/iser/2020-08.pdf

[76] McGinty EE et al. (2020), Psychological Distress and Loneliness Reported by US Adults in 2018 and April 2020, http://doi:10.1001/jama.2020.9740

العمرية الأخرى. في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عانى أكثر من ١١٠ مليون طالب في سن الدراسة[77] من محدودية فرص الحصول على التعليم (الرسمي وغير الرسمي) بسبب إغلاق المدارس والمرافق الجامعية ومراكز الشباب والأماكن العامة الأخرى.

يؤدي التباطؤ الاقتصادي الناتج عن الأزمة إلى تفاقم ضعف تواجد الشباب في سوق العمل. توجد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أعلى معدل لبطالة الشباب في العالم (تتجاوز ٢٧٪ في المتوسط) والشباب أكثر عرضة للبطالة بخمس مرات من نظرائهم البالغين [78]علاوة على ذلك، تشير التقديرات إلى أن ٨٠٪ من الشباب في المنطقة يعملون في القطاع غير الرسمي للاقتصادات الوطنية [79]، والذي تقدم بشكل عام إما مزايا أو حماية أقل أو لا تقدمها على الإطلاق، وبالإضافة الى إمكانيات محدودة للعمل عن بعد. من المرجح أيضًا أن يخضع الشباب لأنماط من العقود المؤقتة غالبًا في القطاعات التي تضررت بشدة من جراء الأزمة (مثل قطاع السياحة). في ضوء ذلك، فأن الشباب على الأرجح يعانون من مستويات بطالة أعلى وفقدان كبير في الدخل.

علاوة على ذلك فان أنتشار المعلومات المغلوطة والأخبار المزيفة تشكل مصدر قلق، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتي يستخدمها ٥٠٪ من الشباب في المنطقة كمصدر أساسي للمعلومات. ومع ذلك، ووفقًا لدراسة حديثة[80] تمثل وسائل التواصل الاجتماعي ٨٨ ٪ من المعلومات المضللة المتعلقة بالجائحة. وهذا بدوره يزيد من احتمالية تعرض الشباب لمعلومات مضللة، مع إثارة المخاوف وتقويض الثقة. تستضيف منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حوالي ١٤ مليون نازح [81]، أكثرهم من الشباب، وهم أكثر عرضة للمعاناة بدرجات متفاوتة من الأزمة وما بعدها لأسباب عدة مثل المحدودية في توافر المياه والصرف الصحي والنظافة ومرافق المستشفيات بالإضافة إلى القيود المفروضة على الحركة ونقص فرص العمل أو ارتفاع خطر الاستبعاد في المجتمع.

وفي الوقت نفسه يلعب الشباب في الغالب دورًا نشطًا في التخفيف من حدة الأزمة والاستعداد للتعافي. يدير العديد من الشباب والمنظمات الشبابية حملات توعية ويتطوعون لدعم المسنين والضعفاء من السكان ويقدمون تدريبات على الإنترنت ويتبادلون البيانات ويشارك بينهم الباحثون ورواد الأعمال للمساهمة بأفكار مبتكرة في الاستجابة الإقليمية والعالمية لأزمة فيروس كورونا[82]. على سبيل المثال، في لبنان نظمت جمعية مسار[83] دورات تدريبية عبر الإنترنت للشباب حول الصحة النفسية ووزعت ألعاب الطاولة على العائلات وصورت ونشرت مقاطع فيديو مع الشباب حول كيفية قضاء الوقت في الأغلاق الكلي. في المغرب وفر برنامج Impact for Development منصة لتبادل ونشر المبادرات والبيانات حول السياق الحالي وكيفية معالجته[84]. في الأردن أطلقت المبادرات التي يقودها الشباب مجموعة متنوعة من حملات وسائل التواصل الاجتماعي لتشجيع الشباب على البقاء في المنزل والعمل عن بعد وأشراك المعلومات من مصادر موثوقة لمكافحة الشائعات والمعلومات المضللة. في الآونة

---

[77] UNICEF (2020) Middle East & North Africa Region COVID-19 – Situation Report No.1 https://www.unicef.org/mena/media/8061/file/MENA%20SitRep_COVID%2019%20#1_31%20March%202020.pdf%20.pdf

[78] ILO (2017), “ILOSTAT Database”, https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS?locations=ZQ

[79] Kabbani, N. (2017), “Revisiting the MENA Youth Employment Challenge”. Evidence Symposium on Youth and Adolescents. Amman: 21 November 2017.

[80] Brennen, J. (2020), Types, sources, and claims of COVID-19 misinformation, https://reutersinstitute.politics.ox.ac.uk/types-sources-and-claims-covid-19-misinformation

[81] UNDP (2016), “Human Development Report”, United Nations Development Program, New York.

[82] تم الحصول على البيانات من مسح المنظمات الشبابية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: http://www.oecd.org/gov/what-steps-are-youth-organisations-taking-to-mitigate-the-covid-19-crisis.htm

[83] http://masarlb.org/

[84] http://initiatives.ma/index.php?lang=en

الأخيرة قدمت المنظمات الشبابية مساهمة جوهرية في الاستجابة للأزمات في لبنان في أعقاب الانفجار الكارثي في ميناء بيروت. يجب أن تأخذ استجابات السياسات في الاعتبار إمكانات الشباب والفئات الضعيفة الأخرى في التخفيف من حدة الأزمة وبناء مرونة مجتمعات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لمواجهة الصدمات المستقبلية.

في عام ٢٠١٨ أعرب ٣٢٪ فقط من الشباب عن ثقتهم بحكومتهم عبر ١٢ دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنة بـ٤٦٪ في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[85]. لدى الحكومات الآن فرصة لإعادة بناء الثقة و "إعادة البناء بشكل أفضل" من الأزمة من خلال ضمان جعل خطط التعافي تعالج القضايا الهيكلية الأساسية وتدمج اهتمامات جميع الأجيال. ولهذه الغاية، يمكن للحكومات إشراك الشباب في إيجاد حلول للأزمة وتعزيز التنوع العمري في مؤسسات الدولة. علاوة على ذلك، يجب أن تبني الاستجابات الفعالة للأزمة على أدلة موثوقة مصنفة حسب العمر من أجل معالجة عدم المساواة الطبقية المختلفة بين الشباب من مختلف الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والأعراق والجنس. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي استكمال الاستثمارات الجديدة في سياسات وخدمات الشباب عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بجهود لتعزيز التنسيق عبر الحكومة ومع المجتمع المدني من أجل مراقبة وتقييم التدابير والسياسات بشكل أفضل وإشراك الشباب على قدم المساواة.

التعليم

استجابة للأزمة، أغلقت العديد من الدول حول العالم المدارس لوقف انتشار الفيروس. وفقًا لبيانات من اليونسكو، تم تسجيل الذروة في إغلاق المدارس في بداية أبريل ٢٠٢٠ عندما تأثر حوالي ١,٦ مليار متعلم في ١٩٤ دولة، وهو ما يمثل أكثر من ٩٠٪ من إجمالي المسجلين في التعليم (اليونسكو، ٢٠٢٠). كان على صانعي السياسات التعليمية ومدراء المدارس والمعلمين إيجاد بدائل للتعليم وجهاً لوجه من أجل ضمان حق الأطفال في التعليم[86]. وجدت دراسة استقصائية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكلية هارفارد للتعليم العالي[87] أن نصف المتعلمين في المدارس الابتدائية والثانوية واجهوا إغلاقًا للمدارس يعادل مدة شهرين على الأقل من التدريس. لم يتم إعادة فتح المدارس في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. خلال هذا الوقت تم تنفيذ حلول التعلم عن بعد مثل الفصول الدراسية عبر الإنترنت والبث التلفزيوني والإذاعي (كما هو الحال في المغرب) والتعلم بمساعدة الكمبيوتر على نطاق غير مسبوق لربط المعلمين والمتعلمين. في مصر أطلقت وزارة التعليم والتعليم الفني في مارس بوابة دراسة جديدة (https://study.ekb.eg/) ، وهي فرع من بنك المعرفة المصري الحالي (EKB) والتي من شأنها أن توفر لجميع الطلاب من رياض الأطفال إلى المدارس الثانوية الوصول إلى جميع دروسهم عبر مقاطع الفيديو التفاعلية والألعاب والعروض التقديمية. أعطت بعض البلدان والمدارس الأولوية للمناهج الأساسية الضرورية لتقدم المتعلم والامتحانات للكفاءات المعرفية والاجتماعية والعاطفية خلال هذا الوقت.

لم يتم لحد الان تقييم التأثير الدقيق لإغلاق المدارس على تعلم الطلاب ("فقدان التعلم") وسيختلف حسب الموضوع والعمر وعوامل أخرى، ولكنه سيكون أسوأ بالنسبة للمتعلمين من خلفيات محرومة. تشير التقديرات الأخيرة[88] إلى خسائر كبيرة في التعليم وآثار اقتصادية مرتبطة بالأزمة الحالية، مع الأخذ في الاعتبار أن **المتعلم النموذجي قد يفقد ثلث العام الدراسي من التعليم أثناء الأزمة**. وقد قدّروا أن هذا من شأنه أن يقلل الدخل مدى الحياة للمتعلمين بحوالي ٣٪ ويقلل الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد نموذجي بمتوسط ١,٥٪ خلال الفترة المتبقية من القرن.

[85] Arab Barometer data

[86] "Strengthening online learning when schools are closed: the role of families and teachers in supporting students during the COVID-19 crisis", OECD, forthcoming

[87] Reimers and Schleicher, 2020

[88] Hanushek and Woessmann, 2020; McKinsey, 2020

تحتاج البلدان إلى إعداد النظم المدرسية لإعادة فتحها مع توسيع وتحسين أنظمة التوصيل للتعلم عن بعد والتعليم المدمج. هذا يمكن أن يهيئ الأنظمة "للموجات الثانية" المحتملة ويعزز الأداء والمرونة على المدى الطويل. يمكن اتخاذ العديد من الخطوات لإدارة المخاطر والمقايضات الخاصة بإعادة فتح المدارس، **بما في ذلك تدابير التباعد الجسدي ووضع ممارسات النظافة ومراجعة سياسات الموظفين والحضور والاستثمار في تدريب الموظفين على التدابير المناسبة للتعامل مع الفيروس**. بالاعتماد على الدروس المستفادة من التعلم عن بعد في النصف الأول من عام ٢٠٢٠، يجب ألا تهدف أنظمة التعليم إلى ضمان الوصول إلى الموارد عن بُعد للمتعلمين المحرومين فحسب، بل يجب أن تعزز المشاركة بين المدارس وأولياء الأمور من أجل تحسين المعلومات والإرشاد لأولياء الأمور بشأن الممارسات الفعالة من أجل دعم تعلم أطفالهم. يظل الاستثمار في التطوير المستمر لمهارات المواطنة الرقمية للمتعلمين الصغار – مثل الكفاءات والسمات والسلوكيات للمشاركة بأمان وفعالية ونقد ومسؤولية في العالم الرقمي – ضروريًا لنجاح التعلم عبر الإنترنت[89].

سيكون توجيه **الدعم للمتعلمين المحرومين أمرًا ضروريًا** لمساعدتهم على استعادة التعلم المفقود والاستمرار في المشاركة في التعلم على المدى الطويل. ستحتاج الحكومات إلى فهم ومعالجة آثار التعلم المعطل عبر مختلف الفئات العمرية والموضوعات، والأهم من ذلك مجموعات مختلفة من المتعلمين (خاصة المتعلمين المحرومين الذين لديهم محدودية الوصول او عدم الوصول إلى التكنولوجيا وذوي الاحتياجات الخاصة والمتعلمين من الأسر ذات الوضع الاجتماعي والاقتصادي المنخفض و/ أو ذوي المهارات اللغوية المحدودة مثل المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين). ولعل الأهم من ذلك هو أن السياسة يجب أن تركز على إبقاء المتعلمين المحرومين مشاركين ومتحفزين وتقليل التسرب. من المحتمل أن يكون تأثير فيروس كورونا على تعليم الشباب قد أدى إلى تفاقم عدم المساواة في التعليم حيث كان التكيف مع فرص التعلم الإلكتروني صعبًا بشكل خاص بالنسبة للشباب الذين لا يمكنهم الوصول بسهولة إلى الإنترنت أو ليس لديهم جهاز كمبيوتر شخصي أو مساحة هادئة في المنزل.

من المحتمل أن تحتاج البلدان إلى الحفاظ على التطوير المهني للمعلمين وتعميقه لدعم دعم المتعلمين المحرومين والتعلم عبر الإنترنت والتعليم المدمج. يحتاج المعلمون إلى الدعم لدمج التكنولوجيا بشكل فعال في ممارساتهم وأساليبهم التعليمية. يعد دعم تدريب المعلمين حول استخدام الموارد الرقمية للممارسة التربوية وتعزيز ممارسات التدريس المتوافقة مع هذا السياق أمرًا أساسيًا لضمان الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل فعال.

الهشاشة واللاجئين

مع انتشار جائحة فيروس كورونا أصبحت المناطق المتضررة من النزاعات والأزمات الإنسانية في خطر خاص. شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا **تدفقاً هائلاً للاجئين والنازحين داخلياً** على مدى العقد الماضي حيث استضافت على مستوى العالم الأردن ولبنان أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة للفرد. يضم الأردن ٧٥٠.٠٠٠ لاجئ مسجل لدى مفوضية شؤون اللاجئين ومعظمهم من سوريا، بينما تستضيف لبنان حوالي ١،٧ مليون لاجئ بما في ذلك ١،٥ مليون لاجئ من سوريا (منذ نوفمبر ٢٠١٩). يختلف وضع اللاجئين في الأردن ولبنان من حيث الوصول إلى الصحة وإمكانيات الحصول على تصاريح العمل. يعيش العديد من اللاجئين في **مخيمات مكتظة بالسكان أو في مناطق حضرية فقيرة** حيث حالة مرافق الصحة والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية سيئة. إن التدابير الوقائية في هذه المواقع مثل غسل اليدين بانتظام والتباعد الاجتماعي والحجر الذاتي ذات أهمية قصوى ولكن من الصعب تنفيذها. في **المناطق المتأثرة بالنزاع** حيث النظم الصحية هشة بالفعل والموارد الطبية شحيحة **يفتقر اللاجئون إلى الوصول الكافي إلى كل من آليات الكشف والرعاية الطبية مما يجعل من انتشار الجائحة صعب التقييم.**

إن إيجاد سبل لإدماج المهاجرين واللاجئين بغض النظر عن وضعهم الرسمي في الخطط الوطنية لمعالجة الفيروس وفي برامج شبكات الأمان الاجتماعي هو أمر أساسي لمنع انتشار الوباء في مخيمات اللاجئين وفي مناطق استضافة اللاجئين وضمان

[89] Council of Europe, 2020

عواقب التخفيف من حدة الجائحة. سيكون لهذا أيضًا آثار إيجابية للاستعداد للأزمات المستقبلية. الممارسات على الصعيد القطري تشمل:

- كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية في مطلع مارس عن خطة وقائية وضعت بالتنسيق مع ممثلين عن المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لمنع انتشار الفيروس في المناطق التي تستضيف اللاجئين. تتضمن الخطة حملات توعية تستهدف اللاجئين وتوفر معدات التطهير في المخيمات.

- في الأردن اتخذت الحكومة بالتنسيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تدابير لضمان استمرار وصول اللاجئين إلى الخدمات الصحية الوطنية، بما في ذلك إحالة الحالات المشتبه بها إلى مواقع الحجر الصحي وتوفير العلاج اللازم. تم تثبيت أجهزة فحص درجات الحرارة عند مدخل اثنين من مخيمات اللاجئين الرئيسية وتم تحسين توفير الكهرباء وتعمل المتاجر الكبيرة لساعات طويلة لتسهيل تدابير التباعد الاجتماعي. يتم توزيع المساعدات العينية من خلال الهيئة الخيرية الأردنية الهاشمية متضمنًا اللاجئين.

- حشدت المنظمات الدولية لمساعدة أكثر البلدان هشاشة في المنطقة أيضا في تعزيز قدرتها على الاستجابة للأزمة. على وجه الخصوص أعلن البنك الدولي عن منحة بقيمة ٢٦,٩ مليون دولار أمريكي لدعم جهود اليمن لاحتواء تفشي المرض، والتي سيمول الجزء الأكبر منها لشراء المعدات الطبية وإعادة تأهيل المرافق الصحية وتدريب الطواقم الطبية الطارئة، ومشروع بقيمة ١٠٠ مليون دولار أمريكي لدعم جهود الحكومة الأردنية في مواجهة تحديات التعليم الناتجة عن الجائحة. بالإضافة إلى ذلك، وافق الاتحاد الأوروبي على ما يقرب من ٢٤٠ مليون يورو لتعزيز الصمود في البلدان المجاورة التي تستضيف لاجئين سوريين في ضوء جائحة فيروس كورونا.

على الرغم من هذه الجهود فلا تزال هناك عدد من التحديات، سواء من الناحية الصحية والناحية الاجتماعية الاقتصادية. في حين أنه حتى يومنا هذا لم يتم الإبلاغ عن حالات تفشي كبيرة في مخيمات اللاجئين في جميع أنحاء المنطقة، فقد أدى نقص أو محدودية القدرة على الفحص في المناطق ذات التركيز العالي للاجئين إلى إثارة مخاوف بشأن **إمكانية انتشار حالات فيروس كورونا المخفية**. في سوريا قدرت مراقبة حقوق الإنسان (Human Rights Watch) أن الأرقام الرسمية لا تتطابق مع حقيقة الحالات على الأرض، بينما قال المنسق المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية في سوريا عمران ريزا إن أكثر من ٢٠٠ من موظفي الأمم المتحدة أصيبوا بالفيروس حتى أوائل سبتمبر. في غضون ذلك، فإن معدل الإصابة في ليبيا هو الأعلى بين جميع دول شمال إفريقيا. ويتفاقم هذا الخطر بسبب القدرة المحدودة للنظم الصحية في المنطقة مما قد يؤدي إلى عدم منح اللاجئين الأولوية في الاستجابة الصحية. ومع ذلك فمن الأهمية أن تأخذ النظم الصحية الوطنية في الاعتبار فحص وعلاج اللاجئين.

كما أن تفشي الوباء سيضع ضغطًا شديدًا على **الأمن الاقتصادي للاجئين**. تعمل الغالبية العظمى من اللاجئين ولا سيما النساء منهم في القطاع غير الرسمي، وبشكل أكثر تحديدا في الوظائف التي يكسبن فيها دخلهن على أساس يومي. تثير القيود الشديدة التي تمنع اللاجئين من العمل مخاوف كبيرة بشأن قدرتهم على الاستمرار في تلبية احتياجاتهم الأساسية، حيث أن اللاجئين الذين يعملون في قطاعات معينة مثل الزراعة قد يكونون أكثر عرضة للخطر. وتؤدي تدابير الاحتواء المطول إلى خطر تصاعد مستوى الفقر بين اللاجئين. ويشكل ذلك تحديات كبيرة في دول مثل لبنان حيث يقدر البنك الدولي أن ما يقرب من ثلث اللاجئين كانوا يعيشون في فقر قبل تفشي الجائحة.

من ناحية أخرى قد يكون لتفشي الجائحة تأثير كبير على عملية إعادة توطين اللاجئين، والتي هي جزء من عملية طلب اللجوء. يؤثر **إغلاق الحدود وقيود السفر على الحق في اللجوء** حيث يتم تعليق جميع إجراءات إعادة التوطين حاليًا ويجبر الأشخاص على العودة إلى الأماكن التي يخشون فيها من الاضطهاد أو التعذيب، مما ينتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية. وقد أعربت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخرًا عن هذا القلق، مشيرة إلى أنه في حين للحكومات الحق في وضع تدابير مثل فحص المطالبين بالحماية الدولية عند الدخول و/ أو وضعهم في الحجر الصحي، فإن هذه التدابير يجب ألا تؤدي إلى حرمانهم من فرصة حقيقية لطلب اللجوء أو تؤدي إلى الإعادة القسرية.

علاوة على ذلك ففي منطقة يعاني فيها حاليًا حوالي ٥٠ مليون شخص من نقص التغذية، ستحتاج الحكومات إلى ضمان استجابة سريعة للحد من الزيادة الإضافية في انعدام **الأمن الغذائي** في المنطقة والتي قد تنتج عن العواقب الاقتصادية لجائحة فيروس كورونا. وسيتفاقم هذا الخطر إذا أدت الاضطرابات في الإمدادات الغذائية العالمية بسبب الجائحة إلى نقص الغذاء وارتفاع الأسعار في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعتمد بشكل كبير على الواردات الغذائية.

الملحق ١: نظرة عامة على استجابات النظام الصحي ومدى تدابير الاحتواء في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

	حظر التجول/ الإغلاق التام/ قيود على الحركة	تدابير التباعد الاجتماعي	إيماءات الحاجز	الفحص الصحي/ التتبع/ الحجر الصحي
الجزائر	إغلاق كامل بولاية البليدة (مارس - أبريل) إغلاق جزئي (حظر تجول) في جميع الولايات الأخرى	تحريم جميع التجمعات العامة	الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة والأماكن العامة الخارجية	
البحرين	حظر التجول ليلا (مارس - مايو)	تحريم التجمهر لأكثر من ٥ أشخاص في الأماكن العامة	الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة ووسائل النقل العام	فحص جميع المسافرين القادمين الحجر الصحي الإجباري للمرضى المصابين
مصر	حظر التجول ليلا (مارس - يونيو) قيود على ساعات عمل الأماكن العامة		الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة ووسائل النقل العام والخاص	فحص فيروس كورونا الإلزامي للمسافرين القادمين الحجر الصحي الإجباري للمرضى المصابين
إيران	إغلاق جزئي (مارس - أبريل) عمليات الإغلاق الكاملة المحلية وقصيرة المدى في مناطق معينة قيود على السفر داخل وخارج بعض المقاطعات/ المدن		الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة المغلقة	فحص جميع المسافرين القادمين
العراق	حظر التجول ليلا		الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة ووسائل النقل العام	فحص فيروس كورونا الإلزامي للمسافرين القادمين الحجر الصحي الإجباري للمرضى المصابين
الأردن	الإغلاق الكامل (مارس) حظر التجول ليلا قيود على ساعات عمل الأماكن العامة	يقتصر التجمعات العامة على ٢٠ شخصًا	الأقنعة والقفازات إلزامية في جميع الأماكن العامة ووسائل النقل العام	فحص فيروس كورونا الإلزامي للركاب القادمين تطبيق تتبع الصحة إلزامي الحجر الصحي الإلزامي لجميع المسافرين القادمين
الكويت	إغلاق جزئي (مارس - مايو) الإغلاق الكامل (مايو) حظر التجول ليلا		الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة ووسائل النقل العام	اختبار عشوائي للسكان فحص فيروس كورونا الإلزامي للمسافرين القادمين الحجر الصحي الإلزامي لجميع المسافرين القادمين
ليبيا	إغلاق جزئي (حظر تجول في أيام الأسبوع، إغلاق كامل في عطلات نهاية الأسبوع) قيود على إعادة فتح بعض الأماكن العامة		الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة	فحص فيروس كورونا الإلزامي للمسافرين القادمين الحجر الصحي الإلزامي لجميع المسافرين القادمين
لبنان	إغلاق كامل (مارس ومايو) حظر التجول ليلا		الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة ووسائل النقل العام	فحص فيروس كورونا الإلزامي للمسافرين القادمين

المغرب	حظر التجول ليلا قيود على ساعات عمل الأماكن العامة قيود الحركة على مدن/ مناطق معينة	يقتصر التجمعات العامة على ٥٠ شخصًا	الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة ووسائل النقل العام وأماكن العمل	فحص فيروس كورونا الإلزامي (PCR والأمصال) للمسافرين القادمين
عُمان	حظر التجول الليلي في عمان (المنتهي في ١٥ أغسطس).	حظر جميع التجمعات العامة	الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة ووسائل النقل العام	فحص جميع المسافرين القادمين الحجر الصحي الإلزامي للمسافرين القادمين
السلطة الفلسطينية	حظر التجول الليلي المحلي قيود على إعادة فتح بعض الأماكن العامة	تحريم جميع التجمعات العامة	الأقنعة والقفازات إلزامية في وسائل النقل العام.	
قطر		التجمعات تقتصر على ١٥ شخصًا في الداخل / ٣٠ شخصًا في الهواء الطلق	الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة ووسائل النقل العام	تطبيق التتبع الصحي إلزامي الفرز الحراري في جميع الأماكن العامة
المملكة العربية السعودية	إغلاق كامل أو حظر تجول ليلي حسب المناطق (انتهى في نهاية يونيو)	وقف العمرة التجمعات العامة تقتصر على ٥٠ شخصا	الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة ووسائل النقل العام	فحص فيروس كورونا الإلزامي للمسافرين القادمين الحجر الصحي الإلزامي (يومين) للمسافرين القادمين يتوفر تطبيق التتبع الصحي
سورية	حظر التجول الجزئي قيود على إعادة فتح بعض الأماكن العامة	تحريم التجمعات العامة الكبيرة		
تونس	الإغلاق الكامل (مارس - مايو) حظر التجول ليلا (مايو - يونيو)		الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة الكاميرات الحرارية لفحص الحمى في المطارات والمنافذ الحدودية مع الدول المجاورة	فحص فيروس كورونا الإلزامي للمسافرين القادمين برنامج الحجر الصحي الصارم لـ ١٨.٠٠٠ تونسي عادوا إلى الوطن الحجر الصحي الإلزامي للمسافرين القادمين من البلدان ذات الخطورة المتوسطة والعالية
الإمارات العربية المتحدة	حظر التجول ليلا (مارس - يوليو) أغلاق كامل لمدة أسبوعين (أبريل) قيود السفر داخل وخارج أبو ظبي	التجمعات الاجتماعية تقتصر على ١٠ أشخاص	الأقنعة إلزامية في جميع الأماكن العامة ووسائل النقل العام	تطبيق تتبع الصحة إلزامي فحص فيروس كورونا الإلزامي للمسافرين القادمين الحجر الصحي الإلزامي وسوار التتبع GPS الإلزامي للمسافرين الوافدين إلى أبو ظبي
اليمن	حظر التجول ليلا (أبريل - يوليو) عمليات الإغلاق الكاملة المحلية وقصيرة المدى في مناطق معينة قيود السفر بين المحافظات			

المصادر والملاحظات: تم إعداد هذا الجدول بناءً على المصادر الرسمية ومتتبع سياسة الدولة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD's Country Policy Tracker) والتقارير الإعلامية. نظرًا للتطورات السريعة للأحداث والتدابير، قد لا تكون المعلومات الواردة في الجدول شاملة أو محدثة بالكامل. سيتم تحديثه بشكل دوري.

الملحق ٢: نظرة عامة على التدابير الاقتصادية والاجتماعية التي نفذتها البلدان لدعم الأسر والشركات خلال الأزمة

المغرب العربي

الجزائر

قام بنك الجزائر بخفض سعر الفائدة الرئيسية من ٣,٢٥٪ إلى ٣٪ وخفض الحد الأدنى لنسبة احتياطي البنوك من ٨٪ إلى ٦٪ إلى جانب تخفيف نسب إيفاء الديون والسيولة. تم منح البنوك إمكانية تأجيل سداد القروض وإعادة جدولة الديون ومنح قروض إضافية للعملاء حتى عندما تم تأجيل القروض الحالية أو إعادة جدولتها. تم تمديد المواعيد النهائية لمدفوعات ضرائب الشركات والاستهلاك والأفراد (باستثناء الشركات الكبيرة)، وتم تعليق الضريبة الجديدة المفروضة على الأرباح المحتجزة. وتشمل خطة الإنعاش التي تم الكشف عنها في أغسطس ٢٠ مليار دولار كمخصصات للجزائريين الذين فقدوا وظائفهم بسبب الأزمة وتحويلات بقيمة ١١,٥ مليار دولار للأسر الفقيرة و١٦,٥ مليار دولار كمكافآت للعاملين في مجال الرعاية الصحية.

المغرب

خفض بنك المغرب معدل سعر الفائدة الرئيسية إلى ١,٥٪ وأوقف سداد القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة والعاملين لحسابهم الخاص ودعا المؤسسات المصرفية إلى الامتناع عن دفع أرباح الأسهم لعام ٢٠١٩ من أجل الاحتفاظ بأموال كافية لمواجهة الآثار المالية المترتبة للأزمة. بالإضافة إلى ذلك، تم منح قروض بدون فوائد لأصحاب الأعمال الحرة وكذلك ضمانات سيادية على القروض للشركات. لدعم الشركات والأسر المتضررة من الجائحة، تم إنشاء صندوق خاص تقدر قيمته بنحو ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بتمويل من الحكومة ومساهمات طوعية من كل من القطاع العام والشركات والأفراد. وتشمل التدابير تأجيل مدفوعات المساهمة الاجتماعية وضريبة الدخل وبدل شهري للعمال المنتسبين إلى نظام الضمان الاجتماعي الوطني الذين أصبحوا عاطلين مؤقتًا عن العمل خلال الأزمة والتحويلات النقدية الهادفة للأسر في القطاع غير الرسمي. تتوقع البنوك المركزية نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -٦,٣٪ في عام ٢٠٢٠.

المغرب هو أول بلد يعتمد على جميع الموارد المتاحة بموجب ترتيب خط الاحتياط والسيولة الحالي (PLL) من صندوق النقد الدولي بقيمة ٣ مليارات دولار أمريكي أو حوالي ٣ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي. في نهاية أغسطس أصدر بنك الاستثمار الأوروبي ١٠٠ مليون يورو كتمويل طارئ لدعم خطة استجابة الحكومة المغربية، وهي الدفعة الأولى من حزمة التمويل الإجمالية البالغة ٢٠٠ مليون يورو.

تونس

خفض البنك المركزي التونسي سعر الفائدة الرئيسية وأصدر تعليمات للبنوك بتأجيل سداد جميع القروض. كما أعلنت الحكومة عن إنشاء صناديق استثمارية وضمانات سيادية على الائتمانات الجديدة. تتضمن خطة الطوارئ التونسية البالغة ٢,٥ مليار دينار تونسي (حوالي ٢,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) تأجيل المساهمة الاجتماعية وبعض مدفوعات الضرائب والتحويلات التحويلات النقدية والإمداد المجاني بالكهرباء والمياه الجارية لمدة شهرين للأسر منخفضة الدخل والضعيفة (بما في ذلك الأشخاص المعوقون والمشردون والمتقاعدون الذين يتلقون معاشًا تقاعديًا أقل من حد معين والعاطلين عن العمل) وإسكان المشردين وإنشاء صندوق دعم بقيمة ٣٠٠ مليون دينار تونسي (١٠٣ مليون دولار أمريكي) للشركات الصغيرة والمتوسطة ومجموعة من تدابير تسهيل السيولة للشركات للحد من التسريح.

تنص خطة الانتعاش الاقتصادي التي تم الكشف عنها في يوليو على استمرار عدد من هذه الإجراءات، خاصة فيما يتعلق بالبطالة الفنية والقروض التي تضمنها الدولة فضلاً عن إنشاء صندوق لدعم إعادة تحويل الأعمال. تم إنشاء وحدة مراقبة ودعم لمتابعة الشركات المتضررة بشدة من أزمة فيروس كورونا. تعمل هذه الوحدة على الحفاظ على الوظائف وحماية حقوق الموظفين. كما أن لديها مهمة مراقبة تنفيذ التدابير المتخذة وتتألف من ممثلين عن وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية والبنك المركزي التونسي ومنظمة أرباب العمل (UTICA) واتحاد العمال (UGTT) والنقابة المهنية للبنوك والمؤسسات المالية واتحاد المزارعين والصيادين (UTAP). يظل المجال مفتوحًا للإدارات والمنظمات الحكومية الأخرى إذا لزم الأمر.

كما استفادت تونس من تبرع الاتحاد الأوروبي بقيمة ٨٠٠ مليون دينار تونسي (٢٧٦,٥ مليون دولار أمريكي) لمكافحة الأزمة وعواقبها الاجتماعية والاقتصادية. كما قدمت إيطاليا قرضًا بقيمة ٥٠ مليون يورو للبنك المركزي التونسي لدعم الشركات التونسية وتخفيف الأثر الاجتماعي والاقتصادي للأزمة.

الشرق الأوسط

مصر

خفض البنك المركزي المصري سعر الفائدة إلى أدنى مستوياته التاريخية ونفذ عددًا من مبادرات الإقراض التفضيلية ومنخفضة الفائدة وضمانات القروض التي تستهدف القطاعات الأكثر تضررًا. كما تم أطلاق ٣ مليارات جنيه لقروض بضمان الدولة لقطاع السياحة.

تم تنفيذ حزمة تحفيز تصل إلى ١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك تدابير مهمة لدعم الأسر الأكثر ضعفاً. تمت زيادة المعاشات التقاعدية بنسبة ١٤٪، وتم توسيع برامج المساعدة الاجتماعية لتشمل ٦٠ ألف أسرة إضافية والموجهة لما يقرب من ١,٦ مليون عامل غير رسمي. بالإضافة إلى ذلك، يقوم صندوق العمل في حالات الطوارئ بصرف إعانات طارئة للعاملين في قطاع السياحة. كما تم اتخاذ تدابير لدعم الشركات في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك خفض تكاليف الطاقة والإعفاءات الضريبية. على وجه الخصوص، تم تخصيص ٥٠ مليار جنيه من حزمة التحفيز البالغة ١٠٠ مليار جنيه لقطاع السياحة.

في إطار حزمة مالية جديدة، وافق صندوق النقد الدولي في مايو على تمويل طارئ بقيمة ٥,٢ مليار دولار لدعم جهود الحكومة المصرية لمواجهة الآثار الاقتصادية للأزمة.

إيران

أصدر البنك المركزي الإيراني تعليمات للبنوك التجارية بتأجيل سداد القروض. كما أجلت السلطات الإيرانية مدفوعات التأمين الصحي والضرائب والمرافق لمدة ثلاثة أشهر لتخفيف الضغط الاقتصادي على الأسر. كما قدمت الحكومة مدفوعات نقدية لأفقر ثلاثة ملايين إيراني وقروضًا مدعومة بفائدة منخفضة لأربعة ملايين أسرة. كان جزء من هذا التمويل من خلال أكبر طرح عام أولي في إيران حيث باعت الحكومة حصصها المتبقية في ١٨ شركة.

أعلن البنك الدولي عن دعم بقيمة ٥٠ مليون دولار أمريكي، بينما أعلن البنك الإسلامي للتنمية عن قرض بقيمة ١٣٠ مليون يورو.

العراق

خفض البنك المركزي العراقي متطلباته من الاحتياطي وأعلن عن تجميد سداد الفوائد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ برنامج التحويلات النقدية بتكلفة إجمالية قدرها ٣٠٠ مليار دينار عراقي (٢٥٤ مليون دولار أمريكي) تستهدف عائلات موظفي القطاع الخاص الذين لم يتلقوا رواتب أو مزايا من الحكومة خلال الجائحة.

الأردن

البنك المركزي الأردني بضخ ٧٠٥ مليون دولار الى الاقتصاد من خلال خفض الاحتياطيات الإلزامية للبنوك التجارية وسمح للبنوك بتأجيل سداد القروض في القطاعات المتأثرة ووسع تغطية الضمانات على قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك التسهيلات الائتمانية الجديدة لقطاع السياحة.

كما نفذت الحكومة عددًا من إجراءات الإعفاء الضريبي والمساهمة الاجتماعية، فضلاً عن الإجراءات الاجتماعية التي تستهدف الأسر الأكثر ضعفًا. وعلى وجه الخصوص، تم توسيع تغطية تأمين الشيخوخة وتقديم المساعدة العينية والمادية لكبار السن والمرضى وتم وضع برنامج تحويل نقدي مؤقت للعاطلين والعاملين لحسابهم الخاص. تم تنفيذ تدابير محددة في يونيو لدعم قطاع السياحة.

كما وافق صندوق النقد الدولي في مايو على مساعدة مالية طارئة بقيمة ٤٠٠ مليون دولار أمريكي في إطار أداة التمويل السريع لدعم جهود الأردن في مكافحة الجائحة.

لبنان

إن الأزمة الاقتصادية الحادة التي كانت تمر بها البلاد قبل تفشي المرض والتي انعكست في عدم المقدرة عن سداد الديون بالعملة الأجنبية بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي والتي تم الإعلان عنها في مارس، قد أثقلت بشكل كبير مجالها أمام الحلول المالية والنقدية الجديدة. بسبب أزمة السيولة، فإن البنوك لديها إلى حد كبير وصول محدود للنقد من قبل المودعين. في هذا السياق، سمح مصرف لبنان للمؤسسات المصرفية بتقديم قروض استثنائية لمدة خمس سنوات بدون فوائد.

ومع ذلك، أعلنت الحكومة عن مجموعة من الإجراءات لدعم الشركات والأسر، بما في ذلك تعليق الإيداع ودفع جميع الضرائب وإطلاق حزمة تحفيز بقيمة ٧٩٧ مليون دولار أمريكي تهدف إلى دعم العمال اليوميين في القطاع العام وموظفي الرعاية الصحية والمزارعين والقروض المدعومة للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما تقوم الوزارات المختلفة بتنفيذ خطة لتوزيع المساعدات النقدية على الأسر الأشد فقراً. تمت الموافقة رسميًا على خطة إنقاذ اقتصادية من قبل البرلمان في أبريل واستخدمت لتقديم طلب للحصول على مساعدة بقيمة ١٠ مليار دولار أمريكي من صندوق النقد الدولي، والتي لم تتم الموافقة عليها بعد.

السلطة الفلسطينية

أعطت سلطة النقد الفلسطينية التعليمات للبنوك بتأجيل مدفوعات القروض لمدة ٤ أشهر (٦ أشهر لقطاع السياحة والضيافة) لجميع الشركات والأفراد. بالإضافة إلى ذلك، أطلقت سلطة النقد الفلسطينية صندوقًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لتقديم قروض ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الأزمة.

كما أعلن وزير المالية عن تمديد مواعيد التقديم لضريبة الدخل على الشركات وتأجيل التدقيق الضريبي وتعليق التأخير في تقديم الإقرارات الضريبية الشهرية. كما تم صرف مدفوعات لمرة واحدة لنحو ٤٠ ألف عامل متضرر من الجائحة في القطاعات التي تضررت بشدة (البناء والسياحة والخدمات والنقل)، واستفادت ١٢٥ ألف أسرة ضعيفة من المساعدة المالية من الحكومة.

مجلس التعاون الخليجي

المملكة العربية السعودية

أعلنت مؤسسة النقد العربي السعودي (SAMA) عن مجموعة من الإجراءات والمبادئ التوجيهية للبنوك للحد من التأثير السلبي للأزمة، بما في ذلك توجيه البنوك بتأجيل سداد القروض حتى ديسمبر ٢٠٢٠ وزيادة الإقراض للقطاع الخاص وإعادة هيكلة

القروض دون فرض رسوم على البنوك. دعم الشركات والأفراد المتضررين من الأزمة. وقد تم دعم ذلك من خلال حزمة إجمالية قدرها ١٠٠ مليار ريال سعودي.

كما كشفت الحكومة السعودية عن حزمة اقتصادية بقيمة ٧٠ مليار ريال سعودي (١٨,٧ مليار دولار أمريكي) لدعم القطاع الخاص، وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة. وتشمل إعفاءات وتأجيلات لمختلف المستحقات الحكومية، بما في ذلك مدفوعات الضرائب ودعم الكهرباء المؤقت للشركات في القطاعات الرئيسية وتدابير لتسهيل تسوية مستحقات القطاع الخاص. تم الإعلان عن مبادرات إضافية لدعم الشركات الصناعية، فضلاً عن صندوق تنمية السياحة الجديد المعلن عنه في يونيو.

بالإضافة إلى ذلك، تم أطلاق ٩ مليارات ريال سعودي (٢,٤ مليار دولار أمريكي) لتغطية جزء من رواتب القطاع الخاص في القطاعات المتأثرة بشدة. التزمت الحكومة بتعويض ٦٠٪ من الرواتب لمدة ثلاثة أشهر لمنع الشركات من تسريح موظفين بموجب مخطط يغطي ما يصل إلى ٧٠٪ من العمال السعوديين في الشركات الأكثر تضرراً و٥٠٪ في الشركات الأقل تضرراً. وحتى يوليو، استفادت أكثر من ٩٠ ألف شركة و٤٨٠ ألف مواطن سعودي من الدعم المالي.

الإمارات العربية المتحدة

خفض البنك المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة سعر الفائدة الرئيسية مرتين منذ بداية الأزمة وكشف عن حزمة تحفيز بقيمة ٢٥٦ مليار درهم (٢٧,٢ مليار دولار أمريكي) لتسهيل إقراض البنوك للاقتصاد. ويشمل ذلك السماح بتأجيل سداد القروض وخفض متطلبات احتياطي البنوك وتقديم قروض مضمونة بسعر فائدة صفري للبنوك لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

أعلنت حكومة الإمارات العربية المتحدة عن مبلغ إجمالي قدره ٢٦,٥ مليار درهم إماراتي في مختلف الإجراءات المالية للتخفيف من آثار الأزمة ودعم استمرارية الأعمال. تهدف الإجراءات إلى خفض تكلفة ممارسة الأعمال التجارية، وتحديداً عن طريق خفض رسوم العمل والرسوم الأخرى لوزارة الاقتصاد ووقف تحصيل الغرامات الإدارية وتمديد الموعد النهائي لدفع الضرائب وخفض تصاريح العمل ورسوم الخدمات الأخرى للشركات.

على المستوى المحلي، أدخلت حكومات العديد من الإمارات تدابير المساعدة المالية، والتي اتخذت بشكل عام على هيئة رسوم جمركية مخفضة أو ملغاة ورسوم البلدية وفواتير الخدمات العامة.

البحرين

رفع مصرف البحرين المركزي سقف تسهيلات قروضه إلى ٣,٧ مليار دينار بحريني (٩,٨ مليار دولار أمريكي) وخفض معدلات الفائدة الرئيسية إلى ١, ٧٪ وخفض معدلات الاحتياطي النقدي للبنوك التجارية إلى ٣٪.

كشفت الحكومة البحرينية عن حزمة تحفيز بقيمة ٥٦٠ مليون دينار بحريني (٤,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي) تتضمن العديد من المبادرات التي تستهدف الأسر والشركات: دفع الأجور ودفع فواتير الخدمات والإعفاء من الرسوم المختلفة (البلدية وتصريح العمل والإيجار، إلخ.) للشركات المتضررة (مع تدابير محددة تستهدف قطاع السياحة)، ومضاعفة صندوق دعم السيولة للشركات الصغيرة والمتوسطة وإعادة توجيه برامج مساعدة القروض لدعم الشركات المتضررة بشدة من الأزمة. بالإضافة إلى ذلك، تم الإعلان عن زيادة قدرها ٥,٥ مليون دينار بحريني للمنافع الاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض.

الكويت

اتخذ بنك الكويت المركزي عددًا من الإجراءات للتخفيف من تأثير تفشي المرض على النمو الاقتصادي للبلاد، بما في ذلك خفض سعر الفائدة الرئيسية وإصدار تعليمات للبنوك التجارية بتأجيل سداد القروض للعملاء المتأثرين بالأزمة. كما تم الكشف عن

حزمة تحفيز لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والقطاعات الحيوية والتي تشمل خفض متطلبات كفاية رأس المال وتوفير ٥ مليارات دينار كويتي (١٦,٥ مليار دولار أمريكي) للإقراض الإضافي من البنوك المحلية.

أعلنت الحكومة عن حزمة بقيمة ٥٠٠ مليون دينار للتخفيف من الآثار الاقتصادية للأزمة، بما في ذلك تأجيل مدفوعات المساهمة الاجتماعية وإلغاء الرسوم الحكومية على قطاعات معينة وتقديم إعانات بطالة كاملة للمواطنين الكويتيين وتقديم قروض طويلة الأجل للشركات الصغيرة والمتوسطة.

دولة قطر

خفض مصرف قطر المركزي سعر الفائدة الرئيسية، بينما أعلن بنك قطر للتنمية أنه سيؤجل سداد القروض لمدة ٦ أشهر.

أعلنت الحكومة عن حزمة تحفيز اقتصادي بقيمة ٧٥ مليار ريال قطري (٢٠,٦ مليار دولار أمريكي) تهدف إلى دعم القطاع الخاص في مواجهة الأزمة. وتشمل التدابير الرئيسية إعفاءات من فواتير الخدمات العامة وكذلك الرسوم الجمركية على الأغذية والسلع الطبية لمدة ستة أشهر للقطاعات التي تضررت بشدة من الأزمة. حرصت وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية على حصول جميع الموظفين المعزولين، بمن فيهم الوافدون والعمال الوافدون، على رواتبهم كاملة. تم تخصيص مبلغ ٣ مليارات ريال قطري (٨٢٠ مليون دولار أمريكي) لدعم الشركات في دفع رواتب موظفيها ، بموجب برنامج يديره بنك قطر للتنمية.

سلطنة عمان

كشف البنك المركزي العماني عن حزمة شاملة بقيمة ٨ مليارات ريال عماني (٢٠,٧٨ مليار دولار أمريكي) في شكل سيولة إضافية للبنوك لتسهيل الإقراض للقطاعات التي تضررت بشدة من التداعيات الاقتصادية، بما في ذلك خفض الاحتياطيات الوقائية لرأس المال بنسبة ٥٠٪ وزيادة الإقراض/ نسبة التمويل بنسبة ٥٪ وخفض سعر الفائدة الرئيسية.

كما نفذت الحكومة أيضاً عددًا من إجراءات الإعفاء الضريبي للشركات، بما في ذلك تأجيل مدفوعات الضرائب لمدة 3 أشهر وإدخال آليات دفع ضريبية مرنة والإعفاء من العديد من الضرائب والرسوم للشركات في القطاعات الأكثر تضررًا. تشمل تدابير الإغاثة الإضافية المطبقة لشركات القطاع الخاص إمكانية قيام الشركات بالتفاوض بشأن تخفيض الأجور مقابل ساعات عمل مخفضة وإعارة الموظفين والإذن بإنهاء عقود العمال الوافدين (بشرط إعادتهم إلى الوطن). كما تم إدخال تدابير اجتماعية لتقديم الدعم النقدي والعيني للأسر الأكثر ضعفاً. أطلقت الهيئة العامة لحماية المستهلك (PACP) مبادرة تهدف إلى تزويد الأسر ذات الدخل المنخفض والمتضررة من إغلاق المحلات بحقيبة بقالة أسبوعية بالإضافة الى السلع الأساسية.

جهات الاتصال

كارلوس كوندي (✉ carlos.conde@oecd.org)

آرثر باتو (✉ arthur.pataud@oecd.org)

تم نشر هذه المذكرة تحت مسؤولية الأمين العام لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. الآراء المعبر عنها والحجج المستخدمة هنا لا تعكس بالضرورة وجهات النظر الرسمية للدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.
هذه الوثيقة وأي خريطة مدرجة هنا لا تخل بمركز أو سيادة أي إقليم ولا برسم اي حدود دولية واسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.
يخضع استخدام هذا العمل سواء كان رقميًا أو مطبوعًا للأحكام والشروط الموجودة على http://www.oecd.org/termsandconditions